وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لخدمة مستخدميها

دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن – جيجل–

مذكرة مكملة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:
✍ سهيلة شتوان
✍ نجاة صحراوي

إشراف:
* د/ فهيمة حاجي *

لجنة المناقشة

محمود كبيش	أستاذ محاضر–أ–	جامعة جيجل	رئيسا
فهيمة حاجي	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
زيد العابدين طواجني	أستاذ محاضر–أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل عملا صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصاحين.

الحمد لله الذي لا توفيق إلا بحكمه، فمنا الجد والكد ومنه التيسير والنجاح، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "حاجي فهيمة" التي ساعدتنا بإرشاداتها وتوجيهاتها.

كما نتقدم بالشكر إلى "محروق فاتح" مسؤول في مؤسسة التربص على معلوماته التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

فنسأل الله أن يجازيهم على ما قدموه وما بذلوه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من قال الله في شأنهما:

{ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا }

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود ***أمي*** *حفظها الله.*

إلى من عمل بكد في سبيلي ومن علمني الكفاح وما أنا عليه الآن ***أبي*** *الكريم أطال الله في عمره.*

إلى من منحوني حبا صادقا أختي ***كريمة،*** *وأخواي* ***أمين*** *و* ***أسامة،*** *إلى رفيق دربي* ***محمد،***

وإلى صديقاتي دون استثناء.

سهيلة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز إنسانة على قلبي، التي أنارت دربي بنصائحها، و كانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب، إلى من زينت حياتي بضياء البدر، و شموع الفرح، إلى من منحتني القوة و العزيمة لمواصلة الدرب و كانت سببا في مواصلة دراستي، إلى الغالية على قلبي أمي " حورية" أطال الله في عمرها.

إلى أبي الحنون "فوضيل" أدامك الله و رعاك لتكون منارة دائمة في حياتي.

إلى إخوتي كل باسمه، و أخواتي "وافية، نجيبة ، ريتاج" حفظهم الله إلى كل العائلة الكريمة، و زملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق.

إلى صديقتي العزيزتين" ريمة و أمينة" .

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة و التقدير.

إلى كل من نسيه القلم و حفظه القلب.

نجاة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و عرفان	**I**
الإهداء	**II**
قائمة المحتويات	**III**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
المقدمة العامة	**أ_ ث**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي مهنة المحلل المالي و القوائم المالية	**6_29**
تمهيد	6
المبحث الأول: التحليل المالي: مفهومه و أهميته، منهجيته العلمية و الأطراف المستفيدة منه	7
المطلب الأول: مفهوم و أهمية التحليل المالي	7
المطلب الثاني: المنهجية العلمية للتحليل المالي	8
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي	9
المبحث الثاني: ماهية مهنة المحلل المالي	11
المطلب الأول: تعريف مهنة المحلل المالي	11
المطلب الثاني: خصائص مهنة المحلل المالي	12
المطلب الثالث: وظائف (مهام) مهنة المحلل المالي	12
المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و الأطراف المستخدمة لها	13
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	13
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية	15
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: آلية تفسير المحلل المالي للقوائم المالية المعدة وفقscf	**31_50**
تمهيد	31
المبحث الأول: أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة من طرف المحلل المالي في تفسير	32

القوائم المالية	
المطلب الأول: استخدام المحلل المالي للمؤشرات المالية للكشف عن التوازن المالي	32
المطلب الثاني: استخدام المحلل المالي للنسب المالية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة	34
المطلب الثالث: استخدام المحلل المالي للتحليل الأفقي و الرأسي لإجراء المقارنات	38
المبحث الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية و جدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المناسبة	39
المطلب الأول: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية باستخدام أدوات التحليل المناسبة	39
المطلب الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة جدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المناسبة	45
المبحث الثالث: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة و ملاحق الكشوف المالية	46
المطلب الأول: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة جدول تدفقات الخزينة باستخدام أدوات التحليل المالي	47
المطلب الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لجدول تغيرات الأموال الخاصة و ملحق الكشوف المالية	49
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث: دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية للمؤسسة المينائية جن جن	**80_52**
تمهيد	52
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن	53
المطلب الأول: نشأة و تعريف المؤسسة المينائية جن جن	53
المطلب الثاني: مهام و أهداف المؤسسة المينائية جن جن وإمكانياتها	54
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن	56
المبحث الثاني: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية و جدول حساب النتائج للمؤسسة المينائية جن جن	60
المطلب الأول: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن	60
المطلب الثاني: دور المحلل المالي في تفسير جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائة جن جن	71
المبحث الثالث: دور المحلل المالي في تفسير قائمة التدفقات النقدية و جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية جن جن	74

المطلب الأول: دور المحلل المالي في تفسير قائمة تدفقات الخزينة للمؤسسة المينائية جن جن	75
المطلب الثاني: دور المحلل المالي في تفسير جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية جن جن	76
خلاصة الفصل الثالث	80
الخاتمة العامة	82
قائمة المراجع	86
الملاحق	
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1_1)	ميزانية الأصول وفق النظام المحاسبي المالي	16
(2_1)	ميزانية الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي	17
(3_1)	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفق النظام المحاسبي المالي	18
(4_1)	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفق النظام المحاسبي المالي	20
(5_1)	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي	22
(6_1)	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) وفق النظام المحاسبي المالي	23
(7_1)	جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي	25
(1_2)	نسب الربحية	44
(1_3)	عرض جانب أصول ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة 2020	61
(2_3)	عرض جانب خصوم ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة 2020	62
(3_3)	التغير النسبي لأصول المؤسسة المينائية جن جن لسنتي 2019_2020	63
(4_3)	التغير النسبي لخصوم المؤسسة المينائية جن جن لسنتي 2019_2020	66
(5_3)	الميزانية المالية المختصرة للسنوات من 2018 إلى 2020 (جانب الأصول)	67
(6_3)	الميزانية المالية المختصرة للسنوات من 2018 إلى 2020 (جانب الخصوم)	67
(7_3)	رأس المال العامل و أنواعه	68
(8_3)	إحتياج رأس المال العامل	69
(9_3)	الخزينة	69
(10_3)	أهم النسب المالية المستخدمة من طرف المحلل المالي لتفسير قائمة الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن	70
(11_3)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة المينائية جن جن للفترة من 2018_2020	71
(12_3)	مؤشرات تطور النشاط للفترة 2018_2020	73
(13_3)	مقارنة بنود جدول حساب النتائج للفترة 2018_2020	73
(14_3)	نسبة التغطية النقدية للفترة من 2018_2020	75
(15_3)	مقارنة بنود قائمة التدفقات النقدية للفترة من 2018_2020	75
(16_3)	جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2019	76
(17_3)	جدول تغيرات الأموال الخاصة 2020	77

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1_1)	رأس المال العامل الصافي	40

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	قائمة الميزانية للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2019 (جانب الأصول)
02	قائمة الميزانية للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2019 (جانب الخصوم)
03	جدول حساب النتائج للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2019
04	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2019
05	جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2019
06	قائمة الميزانية للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2020 (جانب الأصول)
07	قائمة الميزانية للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2020 (جانب الخصوم)
08	جدول حساب النتائج للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2020
09	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة الميناائية جن جن لسنة 2020
10	جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2020

المقدمة العامة

1. تمهيد:

نتيجة للتغيرات والتطورات التي عرفتها البيئة الإقتصادية من توسع وتعقد نشاط المؤسسات الاقتصادية، وكيفية إدارة وتشغيل الشركات، وتطوير الأعمال لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة واضحة عن النشاط ، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على إبراز الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال.

لقد أدت العوامل السابقة الذكر إلى ظهور الحاجة إلى تجميع المعلومات، وتحويلها إلى نتائج منطقية و بيانات ذات مصداقية، حيث أصبح لزاما على المؤسسات تفسير هذه البيانات من قبل المحللين والمتخصصين الماليين لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ، والحصول على عدد كبير من المعلومات وبيان نقاط القوة والضعف فيها ذات الطبيعة المالية، وذلك ضمانا لاستمرار التسيير الفعال وتحسين الوضع مستقبلا، الإستفادة من هذه المعلومات، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لخدمة مستخدميها لاسيما على مستوى المؤسسة المينائية جن جن؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، يتم الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. فيما تتمثل مهنة المحلل المالي ؟
2. ماهي أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي عند تفسير القوائم المالية ؟
3. ما هي الآلية التي يتبعها المحلل المالي عند تفسير القوائم المالية للمؤسسة المينائية جن جن ؟

2_ الفرضيات:

إن التساؤلات الفرعية السابقة الذكر أسفرت على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:" المحلل المالي عبارة عن إختصاصي في التحليل المالي بإعتباره الشخص الوحيد الذي يقوم بعملية التحليل في المؤسسة".

الفرضية الثانية: "الآلية التي تسمح للمحلل المالي القيام بدور فعال في تفسير القوائم المالية لخدمة مستخدميها تكمن في استخدامه للمؤشرات المالية للكشف عن التوازن المالي للمؤسسة، والنسب المالية لتقييم أداءها المالي، والتحليل الأفقي والرأسي لإجراء المقارنات".

الفرضية الثالثة: "يقوم المحلل المالي بالمؤسسة المينائية جن جن بدور كبير في تفسير قوائمها المالية، فهو المسؤول الوحيد الذي يكشف توازنها المالي، ويقيم أداءها المالي ويقارن بين فترات محاسبية معينة، الأمر الذي يساعد مستخدمي هذه القوائم المالية في إتخاذ القرارات سواء داخل المؤسسة المينائية جن جن أو خارجها".

3_ أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية القيام بهذه الدراسة في إبراز دور المحلل المالي، ومدى مساهمته في تحليل و تفسير القوائم المالية وتقديمها للجهات المستفيدة منها.

4_ أهداف الدراسة:

_ محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال بيان دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية.

_ التعرف على كيفية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية.

_ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة المينائية جن جن بجيجل.

5_ المنهج المتبع و الادوات المستخدمة:

من أجل دراستنا لموضوع بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، تم استخدام المنهج الوصفي عند الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع من خلال وصف مهنة المحلل المالي، ومختلف القوائم المالية، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي، خاصة عند تحليل القوائم المالية والجداول التي تم الحصول عليها بما يخدم موضوع الدراسة.

ولإثراء هذا البحث اعتمدنا في الجانب النظري على الكتب و المذكرات المرتبطة بالموضوع بالإضافة إلى بعض المحاضرات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فاعتمدنا على الوثائق المقدمة لنا من طرف الشركة المينائية جن جن.

6_ أسباب اختيار الموضوع:

تم إختيار هذا الموضوع بناء على مجموعة من الأسباب:

الأسباب الذاتية:

_ الميول الشخصي نحو مواضيع المحاسبة والتحليل المالي.

_ الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع الجديدة للإستفادة منها في الحياة المهنية.

الأسباب الموضوعية:

_ الدور الذي يلعبه المحلل المالي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .

_ طبيعة الموضوع وأهميته في المؤسسة باعتبار القوائم المالية أهم محرك لقيادة المؤسسة.

7_ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية بإجراء تربص بالمؤسسة المينائية جن جن بجيجل

الحدود الزمانية: إمتدت فترة التربص بالمؤسسة المينائية جن جن حوالي ثلاثة أشهر(مارس 2022- ماي 2022).

8_ الدراسات السابقة:

رغم قلة المواضيع حول دور المحلل المالي إلا أنه توجد دراسات سابقة حول تحليل القوائم المالية ونجد في هذا الصدد:

1- **دراسة الباي سامي، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء للوسط _بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر _بسكرة:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بهم، والإطلاع على كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة.

2- **دراسة محمد لزعر سامي (رحمه الله)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منثوري _ قسنطينة،** وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، وكيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

3- **دراسة الحسين مشقق، أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: تعاونية الحبوب و البقول الجافة CCLS بالمسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،** وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية، عرضها، مراجعتها ودورها في تقديم معلومات شاملة وسهلة الفهم ودقيقة والتي من خلالها تتخذ كل الأطراف الداخلية والخارجية القرارات اللازمة.

4- **دراسة سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة باتنة،** وتهدف هذه الدراسة إلى ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقط دراسته على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة، حيث توصل اليمين سعادة إلى أن التحليل المالي يعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

9_ صعوبات الدراسة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع صادفنا صعوبات تتمثل فيما يلي:

_ صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا لعدة أسباب منها صعوبة الحصول على المساعدة من قبل المسؤولين في هذا الموضوع.

_ صعوبة الحصول على وثائق المؤسسة.

10_ خطة الدارسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول: الفصل الأول و الثاني الجانب النظري، في حين اقتصر الفصل الثالث على الجانب التطبيقي.

حيث قمنا بتخصيص الفصل الأول لمفاهيم أساسية حول التحليل المالي، قسمناه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول مفهوم التحليل المالي، أهميته ، منهاجيته العلمية و الأطراف المستفيدة منه أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى مفهوم مهنة المحلل المالي، خصائصه و المهام التي يقوم بها ، وفي المبحث الثالث تحدثنا على العرض التفصيلي للقوائم المالية بداية بذكر تعريف للقوائم المالية من ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق المكملة لهذه القوائم و بيان أهميتها.

والفصل الثاني تطرقنا إلى آلية تفسير المحلل المالي لكل قائمة من القوائم المالية، فألقينا الضوء على أهم أدوات التحليل المالي من طرف المحلل المالي في المبحث الأول، و في المبحث الثاني الآلية التي تسمح للمحلل المالي بتفسير قائمة الميزانية و جدول حساب النتائج ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه آلية تفسير المحلل المالي لقائمة جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال و ملاحق الكشوف المالية.

وفي الفصل الثالث تم إبراز دور المحلل المالي للمؤسسة الميناائية جن جن في تفسير قوائمها المالية، قدمنا في المبحث الأول المؤسسة الميناائية جن جن، من خلال عرض نشأتها، بيان مهامها وهيكلها التنظيمي، وخصصنا المبحث الثاني إلى دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثالث فناقشنا فيه كذلك دور المحلل المالي في تفسير قائمة تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة محل الدراسة .

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي، مهنة المحلل المالي والقوائم المالية

تمهيد:

المبحث الأول: التحليل المالي مفهومه وأهميته، منهجيته العلمية، الأطراف المستفيدة منه.

المبحث الثاني: ماهية مهنة المحلل المالي.

المبحث الثالث: ماهية القوائم المالية وطرق عرضها وفق النظام المحاسبي المالي وأهم مستخدميها.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية فهو عبارة عن دراسة تفصيلية دقيقة تحمل مؤشرات كمية حقيقية معبرة عن وضعية المنشأة، لذلك أصبحت عملية التحليل المالي للقوائم المالية أمرا ضروريا من أجل الحصول على عدد كبير من المعلومات حتى يتمكن مستخدميها من إبراز نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، وذلك ضمانا لاستمرار التسيير الفعال وتحسين الوضع مستقبلا والإستفادة من هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، وهذا ما يسعى المحلل المالي الوصول إليه .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى إبراز الخلفية النظرية لكل من التحليل المالي و مهنة المحلل المالي، وكذلك مختلف القوائم المالية من خلال:

- المبحث الأول: التحليل المالي مفهومه وأهميته، منهجيته العلمية، الأطراف المستفيدة منه.
- المبحث الثاني: ماهية مهنة المحلل المالي.
- المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والأطراف المستخدمة لها.

المبحث الأول: التحليل المالي مفهومه وأهميته، منهجيته العلمية، الأطراف المستفيدة منه.

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية بغرض الحصول على معلومات غير متاحة تخدم الأطراف المستفيدة والتي تهمها الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التحليل المالي و إبراز أهميته.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه النظر إلى الأسواق و اعتبارها شبكة من قنوات المعلومات، تمر بها نظم المعلومات معقدة تستخدم من قبل عدد كبير من متخذي القرارات المرتبطين ببعضهم، هده الشبكة ليست مغلقة بل تؤثر فيها البيئة السياسية و الاقتصادية، تسمح بتقسيم المعرفة لذلك وجدت حاجة إلى تحليل البيانات من قبل المتخصصين و المحللين .[1]

ويمكن تعريفه من خلال التمييز بين نوعين من التحليل وهما التحليل بالنسب المالية والتحليل بالأساليب الكمية، بشكل عام تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط القوة والضعف فيها.[2]

كما يعتبر التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطلق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .[3]

مما سبق نستنتج أن التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه المؤسسة في المستقبل.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تأتي أهمية التحليل المالي من كونه عبارة عن دراسات تحليلية مالية وإقتصادية مفسرة للعناصر المكونة للقوائم المالية، وينتج على هذه الأهمية مسؤوليات عديدة تقع على المحلل المالي، مما يتطلب تكوينه تكوينا أكاديميا خاصة في مجال المحاسبة و العلوم المالية.

ويمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- التعرف على نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية للمؤسسة، مما يؤدي إلى إمكانية تعضيد

[1] فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 47.

[2] عبد الستار مصطفى الصياح، سعيود حايد العامري، **الادارة المالية**، الطبعة الاولى، الاردن، 2003، ص: 47.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الاولى، عمان، 2005، ص: 233.

نقاط القوة والضعف، وثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج و الأهداف؛

- التعرف على مدى قدرة المركز المالي والإئتماني للمؤسسة والقوة الاستثمارية لديها، ومن قدرتها على الإستمرار في السوق و تحقيق النمو لعملياتها وأنشطتها؛
- قياس كفاءة عمليات المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي إليها والتعرف على وضعها الإنتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية؛
- الوقوف على مستقبل المشروع من خلال إعداد النتائج التقديرية المترتبة على نتائج الاستثمار والتمويل ودراسة العلاقة بين النتائج المالية المستقبلية والقيمة السوقية المتوقعة للسهم؛[1]
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.[2]

المطلب الثاني: المنهجية العلمية للتحليل المالي

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها إلى رأي المحلل المالي نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يلي:

الفرع الأول: الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل المالي لوصفها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل المالي، لأنه يجنب المحلل العمل غير الازم و يمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة فإذا وجد المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، يمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى و رغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، و هو تقييم قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاحه و تمتعه بأدبيات جيدة .

الفرع الثاني: تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل المالي والتعرف على الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بنسبة واحدة قد لا تكون معبرة عن الإتجاه العام الأداء.

الفرع الثالث: تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إن رغبة العميل في الوفاء تحتاج إلى أدبياته، و المعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.[3]

---

[1] جمال الدين المرسى، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص: 96_97.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، مصدر سابق، ص: 9.

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، مصدر سابق، ص: 240_242.

إن تحقيق هدف التحليل المالي يتطلب تحديد المعطيات التي يجب وضعها في متناول المحلل المالي. وللتأكد من سلامة البيانات الواردة في القوائم يجب الإطلاع على تقرير مدقق الحسابات، باعتباره المؤهل الوحيد للمصادقة على حسابات المؤسسة بمنهجيته المحددة، وإلا فإن المحلل سيطلب إعفاءه من هذه المهمة إن كانت هذه غير مدققة.

الفرع الرابع: تحليل النتائج

بعد تشغيل البيانات التي لها صلة باستخدام الأسلوب والطرق المناسبة لغاية التحليل، يتم تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها، بعد تفكيك البيانات التي تتضمنها القوائم المالية حتى يمكن الحكم على مؤشرات التوازن المالي، الأداء، المردودية وغيرها الخاصة بالمؤسسة، وهو ما يسمح للمحلل المالي من تحديد نقاط القوة و الضعف و مستوى المخاطرة التي تعمل بها المؤسسة .

الفرع الخامس: كتابة النتائج و التوصيات

إن نتائج التحليل يجب تسليمها للمعنيين في استنتاجات و توصيات تتضمن نقاط القوة و الضعف التي تم التوصل إليها و التي تم تحديدها في رسالة التكليف في بداية المهمة، هذه النقاط تخص غالبا:

- ✓ نمو المؤسسة و آفاق التطور و اهداف المؤسسة؛
- ✓ تحليل المردودية .

و في حالة الفحص المالي الشامل يمكن أن يمتد التحليل إلى التحليل الاقتصادي، و يجب أن يستكمل التحليل المالي بالتحليل الاستراتيجي و الذي يوضح للمؤسسة تحليل المنتجات، القدرة التكنولوجية و نظام التسيير.[1]

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

الجهات المستفيدة من التحليل المالي تختلف تبعا لاختلاف الغاية لكل منها، فالمجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي، و هنا نورد بعض الجهات المستفيدة من التحليل المالي كما يلي:

الفرع الأول : المستفيدون الداخليون

يستفيد من التحليل المالي كل طرف على حسب غرضه من هذا التحليل لأجل اشباع حاجته لهذه المعلومات حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات التي تعود عليهم بالمنفعة العامة، لذلك يجب على المحلل المالي مراعاة احتياجات كل فئة حسب متطلباتها، ومن ثمة إذا كان التحليل عاما فيجب أن يتميز بالموضوعية وعدم التحيز، ونقصد بالأطراف الداخلية إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية إبتداءا من رئيس المؤسسة إلى رئيس مجلس الإدارة ثم المدير العام و المدراء والمصالح إلى رؤساء الأقسام،

[1] بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2018_2019، ص: 18.

ويختلف اهتمام كل هؤلاء بسبب إختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منهم وكذلك استخداماتهم المختلفة لنتائج التحليل المالي، فمنهم من يستخدمها في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرار الملائم وللحصول على مؤشرات مالية تتعلق بالأداء.

قياس مدى نجاح الإدارة وتقييمها.

ترشيد القرارات المالية والتخطيط المالي للمستقبل.[1]

الفرع الثاني : المستفيدون الخارجيون

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها ومن بينهم :

أولا- الدائنون:

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشاة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية و بيعها على الحساب، وكلما أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كذلك. كما تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشاة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى نتائج التحليل المالي، فكل مصرف يرغب في التأكد من أن قروضه المقدمة للمنشاة تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض الممنوحة.

ثانيا- المستثمرون:

مهما كانت طبيعة المستثمر فإنه يفضل إتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي وهي: الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة والمديونية...الخ

ثالثا- أسواق المال:

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس معينة.

رابعا-الدولة:

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في مؤشرات الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.[2]

تستند عملية التحليل المالي على المحلل المالي الذي يلعب دورا هاما في تحليل مختلف البيانات وإعداد التوقعات وبالتالي إبراز نقاط القوة و الضعف داخل الشركة، بالإضافة إلى الحفاظ على المعلومات السرية الخاصة بالشركة .

[1] وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص: 15.

[2] اسعد حميد العلي ،**الادارة المالية الاسس العلمية و التطبيقية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2012، ص: 77.

المبحث الثاني: ماهية مهنة المحلل المالي

تستند عملية التحليل المالي على المحلل المالي، الذي يلعب دورا هاما في تحليل البيانات وإعداد التوقعات وبالتالي إبراز نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، بالإضافة إلى الحفاظ على السرية الخاصة بها.

المطلب الأول: تعريف مهنة المحلل المالي

يعرف المحلل المالي بأنه ذلك الشخص المسؤول عن إدارة الشؤون المالية لحساب الغير، قد يميل بعض المحللين إلى العمل كمستشارين في مجال الاستثمار سواء لحسابهم الشخصي أو لصالح إحدى شركات الوساطة، وقد يصل إلى غدارة محافظ مالية تحتوي على ملايين الدولارات، وذلك اعتمادا على مقدار الثروة وحجم العملاء. وثمة فئة أخرى من المحللين الماليين الذين يقدمون خدماتهم للمصارف وشركات التأمين من أجل ضمان استمرار تحقيق الأرباح للمؤسسة والتأكد من الإحتفاظ بالتدفق النقدي الإيجابي حتى في حالة التخلف عن سداد القروض أو دفع مستحقات العملاء.[1]

ويمكن تعريفه على أنه المسؤول عن إجراء التحليلات المالية والإحصائية الاستراتيجية للشركة ويمكن للمحلل المالي أو من يطلق عليه باللغة الانجليزية Financial Analyst العمل في مختلف وشتى المجالات والمواقع التي تشمل البنوك والمؤسسات والشركات بمختلف أنواعها .[2]

كما يعرف المحلل المالي الداخلي بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بالتحليل باعتباره عضوا أو أحد العاملين في الجمعية العامة كالمحاسب، بينما المحلل المالي الخارجي هو شخص لا ينتمي إلى الجمعية، قد يكون جهة مالية كديوان الرقابة المالية أو جهة أخرى تتعامل مع الجمعية ولكل منهما وجهة نظر في عملية التحليل المالي. ومن هنا يمكن القول أن عملية التحليل المالي تختلف من شخص لآخر وقد يتم الحصول على نتائج مختلفة لنفس البيانات التي تخضع للتحليل .[3]

وأخيرا نستنتج أن المحلل المالي هو الموظف المسؤول عن تحليل البيانات المالية وتدقيق العمليات الاحصائية في الشركات أو البنوك أو المؤسسات، حيث يساهم في جمع المعلومات وتحليلها وتقديم النصائح والاقتراحات بناء على ذلك .

المطلب الثاني: خصائص مهنة المحلل المالي

حتى يتمكن المحلل المالي سواء كان طرفا داخليا أو خارجيا من إنجاز مهمته على أكمل وجه، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المزايا التي ينفرد بها عن غيره وهي:

---

[1] http://www.arab.com ، تاريخ الاطلاع 2022/03/22، الساعة 14:20.

[2] www .for9a.com ، تاريخ الاطلاع 04 /2022/04، الساعة 11:00.

[3] صفاء حسن عطاء الله الخزعلي، **تقويم كفاءة الاداء المالي في الجمعيات التعاونية للأسر المنتجة** ، دراسة تحليلية في جمعيتي النجف و الكوفة ، جزء من متطلبات شهادة الماجستير في التعاون ، جامعة الكوفة ،2004، ص: 55.

الفرع الأول: التأهيل العلمي

يجب أن يكون المحلل المالي متحصلا على الشهادات الجامعية المتخصصة في المحاسبة بالدرجة الأولى ويكون ملما بإدارة الأعمال والإحصاء والإقتصاد والمالية والمراجعة ونظم الإعلام الألي الحديثة .

الفرع الثاني: الخبرات و المهارات العلمية

إن الممارسة الدائمة تكسب المحلل المالي مهارات وقدرات جيدة على إنجاز مهمته بدقة و سرعة، وهي التي تجعله قادرا على الإبداع و الإبتكار والربط بين الموضوعات المختلفة والمفاضلة بين البدائل وإستنتاج من عناصر القوائم المالية المؤشرات الأكثر دلالة الفعلية والمخططة.

الفرع الثالث: الصفات الشخصية

تتمثل في الموضوعية والابتعاد عن الذاتية والتحيز بل يجب عليه التعمق أكثر أثناء عمله مع الأرقام وبذل العناية الكافية في إبداء رأيه الفني، وهذا ما يتطلب منه عند الكتابة والكلام استعمال اللغة التي يفهمها اللذين كلفوه بالمهنة والتي سيعد به تقريره، وكذلك يجب أن يتمتع بقوة الشخصية والصبر وضبط النفس و الذكاء وحسن المعاملة.[1]

المطلب الثالث: وظائف (مهام) المحلل المالي

يعتبر المحلل المالي صاحب أهم الوظائف والمناصب في القسم المالي في الشركة نظرا للدور الهام الذي يقوم من خلاله بالتحليلات و التخطيطات المالية في قسم المالية، فلا يمكن للشركة أن تسير أعمالها دون وجود محلل مالي يحدد المستقبل المالي للشركة وأداءها في الماضي والحاضر والمستقبل. ويمكن إبراز وظيفتين رئيسيتين للمحلل وهما:

الفرع الأول: الوظيفة الفنية

لقد بينا أن التحليل المالي هو علم له قواعد و أسس و معايير أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير و القواعد على النحو التالي:

- ✓ كيفية احتساب النسب المالية رياضيا؛
- ✓ تصنيف و تبويب البيانات و المعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة و المقارنة؛
- ✓ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.

الفرع الثاني: الوظيفة التفسيرية

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

[1] بحري علي، **التحليل المالي كمساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية**، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتورة، جامعة مسيلة، 2018_2019، ص: 19 .

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي :

- ✓ الشكل القانوني للمنشأة؛
- ✓ طبيعة النشاط الذي تزاوله؛
- ✓ إدارة المنشاة؛
- ✓ مركز المنشاة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه؛
- ✓ خصائص الصناعة التي تنتمي إليها؛
- ✓ طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنشأة في ظلها؛
- ✓ طبيعة السوق الذي تعمل به؛
- ✓ الموقع الجغرافي الذي توجد فيها المنشأة.[1]

المبحث الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و الأطراف المستخدمة لها

إن المؤسسة مهما اختلف موضوعها أو طبيعة نشاطها أو القطاع الذي تنشأ فيه فإنها ملزمة بإعداد وعرض القوائم المالية كخطوة أخيرة من خطوات المحاسبة المالية. وذلك بعد إتمام مختلف العمليات المتعلقة بنشاطها تلبية لاحتياجات المتعاملين الاقتصاديين معها. ورغم تشابه القوائم المالية من بلد لآخر. إلا أنه لا يعني عدم وجود اختلاف جوهري بينها. إذ هناك اختلافات ناتجة عن ظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية أدت إلى استخدام تعاريف متعددة للقوائم المالية وأسس مختلفة لعمليات القياس والإفصاح.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية عادة على أساس نموذج محاسبي، وذلك لمساعدة مستخدميها على تفسير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمركز بالمالي للمؤسسة.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

تعددت تعاريف القوائم المالية من بينها ما يلي:

هي مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة و الملاحق. و الهدف من هذه القوائم تقديم معلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.[2]

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أي شركة مالية حيث تعرض أصولها، خصومها، إيراداتها ومصروفاتها أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة الشركة من خلال استعراض تلك الأصول والخصوم

[1] عليان الشريف، رشاد العصار و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص:153_154.

[2] شابي أنيسة ، شكراوي سعاد، **دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر، علوم التسيير، جيجل، 2013. 2014، ص:7.

للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى. حيث تشخص مركزها المالي بين الشركات وذلك نتيجة لنشاطها من ربح أو خسارة.[1]

هي عبارة عن المنهج النهائي للمحاسبة حيث تتمثل في كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة .

إنطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن القوائم المالية هي مجموعة من المعلومات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية على أنها:

- ❖ أداة اتصال: مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل

المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المتحصل عليها، فهي بذلك الميزانية وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة الموردين و العملاء و البنوك...إلخ

- ❖ وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها حيث تستعمل في الحكم على:

- ✓ المركز المالي؛
- ✓ مدى التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية؛
- ✓ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

- ❖ وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- ✓ تستعمل في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- ✓ تستعمل الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء والبنوك في توصية مستقبل علاقاتهم معها.[2]

الفرع الثالث: وظائف القوائم المالية

تعددت وظائف القوائم المالية أبرزها:

- ✓ قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة؛
- ✓ قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة ؛

[1] بن مالك عمار ،**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجيستر، علوم التسيير، قسنطينة، 2010.2011، ص:19.

[2] الباي سامي، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2018_2019، ص: 5.

- ✓ قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول و الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال ؛
- ✓ ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة ؛
- ✓ تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر؛
- ✓ التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

لكي تعطي المؤسسة صورتها الحقيقية وتبين وضعيتها المالية يجب عليها إعداد القوائم المالية وعرضها وفقا للنظام المحاسبي المالي. مما يسمح بمساعدة المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وسيتم توضيح هذه القوائم من خلال:

الفرع الأول: عرض الميزانية وجدول حسابات النتائج

أولا: عرض الميزانية

تعبر الميزانية على ما تملك المنشأة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة، وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو الملاك.[1]

وتحتوي الميزانية على جانبين، جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث يقصد بالأصول المنافع الاقتصادية المحتملة نتيجة معاملات وأحداث اقتصادية وقعت في الماضي. والجدول(1−1) يوضح ميزانية الأصول:

الجدول رقم(1−1):ميزانية "الأصول" وفق ن.م.م

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N−1
الأصول غير الجارية:					
فارق اقتناء المنتوج الإيجابي والسلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007، ص: 31.

مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وماشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1929هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص :28.

من خلال الجدول (1-1) نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:

- ✓ **أصول غير جارية:** تشمل الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات كالممتلكات (الأراضي والمباني)، المعدات والأثاث والأصول المالية كالسندات الثابتة وسندات المساهمة بالإضافة إلى الموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة مثل شهرة المحل، براءة الاختراع، العلامات التجارية وغيرها.
- ✓ **أصول جارية** : تتمثل في النقديات وما يعادلها، الزبائن والمدينين كأوراق القبض، المخزونات كالسلع والمواد الأولية إضافة إلى البنود الأخرى التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استغلالها إما خلال الدورة التشغيلية أو خلال السنة.

ومن جهة أخرى، يقصد بالخصوم تضحيات بمنافع اقتصادية محتملة ناتجة عن التعهدات بتحويل أصول أو تقديم خدمات إلى مؤسسات أخرى مستقبلا نتيجة معاملات أو أحداث وقعت في الماضي. والجدول (1-2) يوضح خصوم الميزانية:

الجدول رقم (1-2): ميزانية "الخصوم" وفق ن.م.م

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة: رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات مدمجة (1)			

فوارق إعادة التقييم نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال الخاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية: قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية:			
موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ص:29.

من خلال الجدول (1-2) يتضح أن الخصوم تصنف إلى:

- ✓ **الأموال الخاصة:** هي مصدر التمويل الداخلي في المؤسسات وتعرف بصافي الأصول وما تبقى من الاصول بعد طرح الخصوم الجارية وتشمل بشكل أساسي رأس المال والاحتياطات.
- ✓ **الخصوم غير الجارية:** هي الخصوم التي تستحق على المؤسسة للغير ويستلزم الوفاء بها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة وتشمل القروض والديون المالية، الموردين، الإيرادات المقدمة وغيرها من البنود.
- ✓ **الخصوم الجارية:** هي التزامات على المؤسسة يجب الوفاء بها خلال سنة أو دورة التشغيل وتتمثل الخصوم الجارية في الدائنين، أوراق الدفع، ضرائب مستحقة والمصاريف الأخرى المستحقة.[1]

[1] شابي أنيسة، شكراوي سعاد، **دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق ذكره، ص ص : 14 _15.

ثانيا_ عرض جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حساب النتائج بقائمة الدخل وهو عبارة عن قائمة مالية توضح نتيجة عمليات المشروع من حيث الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل خلال فترة من الزمن. فإذا زادت الإيرادات ومصروفات كان هناك صافي دخل يعبر عن المعادلة:

الإيرادات – المصروفات = صافي الدخل

إذا زادت المصروفات عن الإيرادات كان هناك صافي خسارة.

وعليه فإن قائمة الدخل تهدف إلى إعطاء صورة عن نتيجة أعمال المشروع من دخل أو خسارة خلال فترة من الزمن (عادة سنة).[1]

يعد جدول حسابات النتائج حسب طريقتين:

- ✓ **حسب الطبيعة:** حيث يتم توزيع النفقات حسب طبيعتها (المواد الاستهلاكية، أعباء الموظفين...إلخ)
- ✓ **حسب الوظيفة:** توزع النفقات حسب الوظيفة مثل: نفقات التوزيع والمصروفات الإدارية...إلخ

وللتوضيح أكثر نعرض الجدول رقم (1–3)، والجدول رقم(1– 4) على التوالي، حيث يبرزان جدول حسابات النتائج حسب طريقتين:

الجدول رقم (1–3): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) وفق ن.م.م

البيان	ملاحظة	N	N–1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1/إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2/ استهلاك السنة المالية			
3/ القيمة المضافة للاستغلال (1–2)			
4/ الفائض الإجمالي للاستغلال المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			

[1] يونس محمد احشاد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص:141.

إسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5/النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6/ النتيجة المالية			
7/ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العدية الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8/ العناصر الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية _ منتوجات العناصر غير العادية _ أعباء			
9/ النتيجة غير العادية			
10/ النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11/النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/3/25 ص: 30.

الجدول رقم(1– 4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) وفق ن.م.م

البيان	ملاحظة	N	N–1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			

تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات المنتوجات المالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجب عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/3/25، ص: 31.

من الجدول رقم(1-3) والجدول(1-4) يتبين لنا أن جدول حساب النتائج يتكون من:

- ✓ **الأعباء:** هي نقصان المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاد قيم الأصول أو حدوث التزامات تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة باستثناء توزيعات المساهمين في رأس المال.
- ✓ **النواتج:** هي تزايد المزايا الاقتصادية خلال الدورة في شكل دخول أو تزايد في الأصول أو تناقص في الخصوم والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة ماعدا المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

يحتوي هذا الجدول على معلومات تساعد في تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة وهي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال)؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛

- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

الفرع الثاني: عرض جدول التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق القوائم المالية

أولا _عرض جدول التدفقات النقدية

جدول التدفقات النقدية هي عبارة عن قائمة مالية حيث تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة من الزمن والهدف منها هو إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغير الطارئ على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن.[1]

ويتم عرض جدول التدفقات النقدية وفق طريقتين:

- ✓ **الطريقة المباشرة:** وتتمثل في عرض مباشر لكل من التحصيلات والتسديدات الإجمالية للخزينة المرتبطة بمختلف العمليات الاستغلالية واستخراج التدفق الصافي بطرح المخرجات من المدخلات، تشمل التحصيلات كل ماهو آت من الزبائن متضمن كل الرسوم، أما التسديدات فتتمثل في:
  - تسديدات الموردين متضمنة كل الرسوم؛
  - تسديدات الرواتب وأجور المستخدمين؛
  - تسديدات الضرائب؛
  - تسديدات الفوائد والمصاريف.
- ✓ **الطريقة غير المباشرة:** تعتمد هذه الطريقة على تصحيح النتيجة الصافية بأخذ العنصرين التاليين بعين الاعتبار: الفروقات والتسويات المرتبطة بالضرائب المؤجلة، والتغيرات في إحتياطات رأس المال العامل للإستغلال.

[1] نضال محمود الرمحي ، **المحاسبة المالية** ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 342.

والجدول(1-5) يوضح الشكل العام لقائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:

الجدول رقم(1-5): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) وفق ن.م.م

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد *والمصاريف* المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ+ ب +ج)			

الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية **تغير الخزينة خلال الفترة**			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ص: 35.

كما يوضح الجدول(1-6) جدول التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة)

الجدول رقم(1-6) : جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الإهتلاكات تغير الضرائب المؤجلة تغير المحزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثيرات تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ ب +ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكدا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ص: 36.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن قائمة التدفقات النقدية تنقسم إلى ثلاث أنشطة رئيسية وكل نشاط له عمليات متعلقة به وهي:

- **الأنشطة التشغيلية:** هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي لا تعتبر في ذات الوقت نشاطات استثمارية أو تمويلية وتشمل ما يلي:
  - النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة للموردين والمستخدمين؛
  - الفائدة المدفوعة أو المقبوضة؛
  - المصاريف المختلفة المدفوعة؛
  - ضريبة الدخل المدفوعة؛
  - المبالغ المحصلة من المدينين؛
  - التوزيعات المقبوضة؛
  - المبالغ المستردة من الموردين عن مردودات المشتريات؛
  - المبالغ التي تم ردها للمدينين والعملاء.[1]

✓ **الأنشطة الاستثمارية:** وهي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير الجارية والتخلص منها إضافة للاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة ومن أهم النشاطات الاستثمارية:

- شراء الأصول غير الجارية وبيعها؛
- شراء الاستثمارات المالية وبيعها؛
- منح القروض للغير وتحصيلها؛

✓ **الأنشطة التمويلية** : هي التي تخص رأس المال المملوك وهيكل الاقتراض في المؤسسة وبذلك فهي تشمل:

- زيادة و تخفيض رأس المال؛
- الحصول على قروض من الغير و تسديدها؛
- توزيعات الأرباح المدفوعة للملاك؛
- شراء أسهم الخزينة و بيعها.

ثانيا_ عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يطلق جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث يوضح تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان

[1] رحيش سعيدة ، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية** ، مذكرة ماجيستر تخصص محاسبة ، جامعة أحمد بوّقرة بومرداس، 2013. 2014 ص: 36.

خلال السنة المالية. حيث توضح هذه القائمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس المال وأرباح محتجزة وغير ذلك من الحقوق.[1]

يتم توضيحه من خلال الجدول(1-7):

الجدول رقم(1-7): جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق ن.م.م

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص: 37.

من الجدول(1-7) نلاحظ أن قائمة تغيرات الأموال الخاصة تنقسم إلى ثلاثة بنود:

- ✓ **رأس المال المدفوع:** يسمى رأس المال المساهم وينقسم إلى قسمين:

[1] إيمان عابية، **أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي2015 ص ص: 28_ 29.

رأس المال القانوني: ويمثل المسؤولية القانونية لحملة الأسهم ويتحدد على أساس القيمة الاسمية .

رأس المال الإضافي: ويشمل عناصر مثل علاوة إصدار الأسهم ، زيادة أو نقص الخزانة المعاد إصدارها والهيئات الرأسمالية سواء على شكل أصول غير نقدية مهداة أو قيمة أسهم خزانة مهداة أعادت الوحدة إصدارها.

- ✓ **رأس المال المكتسب:** يعرف أيضا بالأرباح المحتجزة، ويمثل الأرباح المحققة وغير الموزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي (نتائج رهن التخصيص)، ويمثل رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه على شكل عائد الاستثمار وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنين

ومن ناحية أخرى قد يكون رأس المال المكتسب غير مقيد أو أن يكون مقيد في شكل احتياطات مثل الاحتياطي القانوني أو احتياطي التوسعات أو احتياطي سداد رأس المال ويلاحظ هنا أهمية التفرقة بين الاحتياطات والمخصصات، فالمخصصات تكون لمقابلة خسائر محتملة وهي بهذا تحميلا أو تخفيضا للربح وليست تخفيضا له.

- ✓ **رأس مال محتسب:** ويمثل تسويات رأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي ومن أمثلة ذلك رأس مال إعادة التقييم، فرق ترجمة الأرصدة من العملات الأجنبية، أرباح الحيازة غير المحققة[1].

ثالثا_ عرض ملحق القوائم المالية

يعرف ملحق القوائم المالية على أنه وثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية والمعايير الرئيسية التي تسمح بتحديد ماهي المعلومات التي تدرج في الملحق حسب الخصائص المتعلقة بالمعلومات وأهميتها النسبية.

وفي الواقع يجب أن يحتوي الملحق على المعلومات الهامة التي من المرجح أن تؤثر على حكم المستفيدين من هذه المعلومات فيا يتعلق بممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتائجها.[2]

ويشتمل الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة في فهم القوائم أو الكشوف المالية وهي:

القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعلومات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛

[1] إيمان عابية ، **أسس و قواعد الافصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق ذكره، ص: 30.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق ذكره، ص: 17.

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.[1]

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

ونميز بين نوعين من الأطراف الداخلية و الخارجية:

الفرع الأول: الأطراف الداخلية

الإدارة: المستخدمون الداخليون للقوائم المالية هم في غنى أساسا عن أية معايير تساعدهم للحصول على معلومات إضافية غير ظاهرة في تلك القوائم وذلك باعتبارهم المسؤولون عن استغلال نظام المعلومات.

فالإدارة أساسا تعمل على تحقيق مصالح المساهمين والمالكين وكذلك محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد.[2]

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

ويتمثلون في كل من:

أولا– الملاك: وهم الأشخاص الذين استثمروا مواردهم الاقتصادية في المنشأة ولذلك تهمهم أي معلومة متعلقة بأداء المنشأة ، فالمالك دائما يطمع لزيادة قيمة استثماراته وتحقيق عائد سنوي مرتفع على هذه الاستثمارات. وبما أنهم بإمكانهم بيع استثماراتهم في المستقبل فإنهم يحتاجون إلى معلومات عن الربحية المتوقعة مستقبلا إضافة للربحية الماضية الخاصة بالمنشأة ذاتها.[3]

ثانيا– المستثمرين: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء والاحتفاظ بالاستثمار والبيع .وكذلك المساهمين أيضا مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ثالثا_ الموظفون: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

رابعا_ الموردون و الدائنون التجاريون الاخرون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا مانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.

خامسا_ العملاء: يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

سادسا_ الحكومة ووكالاتها: تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك صاحبة مصلحة في المنشأة ونجاحها ومعدلات أدائها الاقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المنشأة

---

[1] الباي سامي ، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، مرجع سابق ذكره، ص: 22.

[2] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مرجع سابق ذكره، ص: 10.

[3] عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الجامعية، مصر، ص: 40.

على سداد الضرائب والجمارك بانتظام. كما أن جهات الرقابة الرسمية، مثل: هيئة سوق المال والبنك المركزي وجهاز شؤون البيئة، أصحاب مصلحة في استقرار المنشأة وأدائها الاقتصادي المميز وحفاظها على البيئة وتوزيع الأرباح على الملاك بانتظام وبمعدلات متزايدة.

سابعا_ الجمهور: من المعروف أن المنشآت الاقتصادية تؤثر في الجمهور وعامة الشعب بطرق مختلفة، على سبيل المثال تقدم بعض المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد الوطني بطرق مختلفة، منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين. كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة بشأن عدة أمور تهمهم.

مثل: زيادة مبيعات المنشأة وأرباحها وتنوع نشاطها، وتلك أمور يمكن للجمهور ربطها بفرص العمل وأسعار وجودة منتجات المنشأة.[1]

[1] طارق عبد العل حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 104.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي وسيلة جد مهمة تستخدمها المنشأة من أجل تحليل المعطيات المالية، يسعى المحلل المالي من خلاله إلى إعطاء صورة واضحة عن السياسات المتبعة باستخدام منهجية علمية متمثلة في طرق وأساليب التي يتعامل معها المحلل، وهذه الإجراءات تحكمها بعض المبادئ والأسس التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي، و بالتالي اتخاذ القرارات في الأوقات المناسبة وتحقيق الهدف المطلوب.

وتعني عملية تفسير القوائم المالية تفسير مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتشكلة أساسا من: الميزانية جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق، يستفيد منها مجموعة من الأطراف التي تهمها الوضعية المالية للمؤسسة من موردين، مستثمرين، الدولة و وكالاتها وغيرهم.

الفصل الثاني: آلية تفسير المحلل المالي للقوائم المالية المعدة وفق scf

تمهيد.

المبحث الأول: أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة من طرف المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لمستخدميها.

المبحث الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المناسبة.

المبحث الثالث: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة وملاحق الكشوف المالية.

خلاصة الفصل.

تمهيد

إن تفسير المحلل المالي للقوائم المالية للمؤسسة له أهمية كبيرة، فهو المفتاح الذي يوصل إلى النتائج التي تعكس مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المسطرة من جهة، ومن جهة أخرى يسمح للأطراف المستفيدة من تفسير القوائم المالية للمؤسسة بإعطائهم نظرة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وفي هذا الإطار يستخدم المحلل المالي عند تفسيره للقوائم المالية العديد من الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كالنسب المالية، نسب تحليل مستويات النتائج بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، ثم تحليل جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة وصولا إلى تحديد دور الملحق في عملية التحليل المالي.

بناء على ما سبق سنقدم من خلال هذا الفصل:

- المبحث الأول: أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة من طرف المحلل المالي في تفسير القوائم المالية
- المبحث الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المناسبة
- المبحث الثالث: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة وملاحق الكشوف المالية

المبحث الأول: أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة من طرف المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لمستخدميها

يعتمد المحلل المالي عند تفسيره للقوائم المالية للمؤسسة على أدوات التحليل المالي، وذلك بغرض تشخيص وضعيتها المالية ومعرفة المخاطر التي قد تتعرض لها كالإفلاس..، الأمر الذي يسمح للأطراف المستخدمة للقوائم المالية سواء كانت داخلية أو خارجية معرفة الصورة الصادقة للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وسنوضح من خلال هذا المبحث أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي في تفسيره للقوائم المالية:

المطلب الأول: استخدام المحلل المالي للمؤشرات المالية للكشف عن التوازن المالي للمؤسسة

هناك عدة أنواع من المؤشرات المالية التي يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة أهمها: أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: استخدام مؤشرات رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل على أنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية) و بعبارة أخرى يعرف على أنه قسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة).[1]

واستنادا من الميزانية التي تحقق المساواة بين الأصول والخصوم يتم حساب رأس المال العامل وفق طريقتين:

***الطريقة الساكنة:** يحسب رأس المال العامل من خلال الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة

ر م ع = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث: الأموال الدائمة تشمل الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

الأصول الثابتة تشمل القيم الثابتة و القيم الثابتة مؤقتا.

***الطريقة الحركية:** وفق هذه الطريقة يحسب رأس المال العامل من خلال الفرق بين الأصول المتداولة (ذات درجة سيولة مرتفعة) والديون قصيرة الأجل (ذات درجة استحقاق مرتفعة).

ر م ع = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

حيث: الأصول المتداولة تشمل قيم الاستغلال للقيم المحققة والقيم الجاهزة.

[1] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ، ص: 70_71.

الديون قصيرة الأجل تشمل ديون الاستغلال والديون خارج الاستغلال.

الفرع الثاني: استخدام مؤشر احتياجات رأس المال

يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد إستحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.[1]

و يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

إ ر م ع = احتياجات الدورة – موارد الدورة

وينقسم احتياج رأس المال العامل إلى نوعين:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال: الذي يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية للاستغلال قصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة:

إ ر م ع للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال – ديون الاستغلال

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال: يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل ويحسب بالعلاقة:

إ ر م ع خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال– الديون خارج الاستغلال

الفرع الثالث: الخزينة

يعد مفهومي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل كمؤشرين ماليين متكاملين، يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، يمثل الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال غير المغطاة بواسطة الموارد الدورية للاستغلال وخارج الاستغلال .[2]

يسمح الفرق بين هاذين المؤشرين الماليين بتحديد مستوى الخزينة أي:

الخزينة = ر م ع – إ ر م ع

يمكن كذلك حساب الخزينة من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم

[1] سعداوي مراد مسعود وآخرون، **مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة المعيار، جامعة الأغواط، العدد 4، 2020، ص:43

[2] خميسي شيحة ، **التسيير المالي للمؤسسة**، مرجع سابق ذكره، ص: 80_81.

الخزينة = القيم المتاحة – الديون البنكية قصيرة الأجل

المطلب الثاني: استخدام المحلل المالي للنسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر النسب المالية بمثابة مؤشرات مرجعية للمحلل المالي، فهو يستند إليها في تقييم الأداء المالي للشركة

فهي تعبر عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ونظمه لتكون ذات دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.[1] كما تعبر أيضا عن علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، ويمكن أن تتواجد البنود التي تحسب منها النسب المالية في قائمتين متتاليتين.[2]

الفرع الأول: استخدام المحلل المالي لنسب السيولة

يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية وقدرتها على تغطية الالتزامات المالية، ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال في فترة زمنية معينة قد يعرض الشركة لمخاطر السيولة[3].

ومن بين نسب السيولة نجد:

أولا_ استخدام نسب التداول

هي قسمة الموجودات أو الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة والهدف منها هو قياس قدرة المنشأة على مواجهة إلتزاماتها المستحقة في موعدها وتحسب بالعلاقة:

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ثانيا_ استخدام نسب السيولة

تبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة أو المخزون، ويمكن حسابها وفق طريقتين:

ط1= الموجودات المتداولة – (المخزون + مدفوعات مقدمة) /المطلوبات المتداولة

ط2= النقدية+ الأوراق المالية + أوراق القبض/ الخصوم المتداولة

ثالثا_ استخدام نسب النقدية

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر، الأردن،2008، ص:83.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص:31.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)**، مرجع سابق ذكره، ص: 85.

تعبر هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة بالمنشأة وتحسب وفق المعادلة:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات / مجموع الأصول

نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / المطلوبات المتداولة.

الفرع الثاني: استخدام المحلل المالي لنسب النشاط

تدل هذه النسب على مدى كفاءة استخدام الموجودات، أي بمعنى كفاية الدينار المستثمر في تحقيق دينار واحد من صافي المبيعات، لذلك رقم المبيعات ينسب إلى كل عنصر من عناصر الموجودات، وعليه فإن

المقياس المناسب لها هو الدوران الذي يكون هو الآخر مؤشر للمخاطرة، هذا بجانب استخدام رقم المبيعات مقياس لزمن النشاط.[1]

وتتمثل أهم النسب فيما يلي:

أولا_ استخدام معدل دوران مجموع الأصول

تقيس مدى استقلال مجموع الأصول في توليد المبيعات، وليس هناك معدل ثابت للمنشآت فهو يختلف من صناعة لأخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها، حيث إذا كان معدل المنشأة

يدل بأن هناك نقص الاستثمار في الأصول، وفي حالة انخفاضه فإنه يعبر على عدم إستقلال الأصول (زيادة في الأصول لا حاجة فيها) ويحسب بالعلاقة:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات / مجموع الأصول

ثانيا_ استخدام معدل دوران الأصول المتداولة

يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، والمعدل المرتفع يدل على كفاءة المؤسسة أو اعتمادها على رأس مال عمل قليل، ويحسب كما يلي:

[1] عدنان تائه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)**، مرجع سابق ذكره، ص: 86.

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

ثالثا_ استخدام معدل دوران المخزون

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة أو المخزون، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد المثالي المناسب وحجم عملياتها، وارتفاع هذا المعدل يعني استثمار المنشأة لأموال أقل من المخزون، ويحسب بالعلاقة:[1]

معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

الفرع الثالث: استخدام المحلل المالي لنسب الربحية

الربحية مقياس نسبي للنجاح، فهي تؤشر الموجودات المطلوبة لإسناد العمليات التشغيلية و تحقيق المبيعات، لذلك المؤشرات المتعلقة بالربحية تدل على كفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية.

وتعتبر الربحية من الإتجاهات الصعبة كمفهوم وقياس و ذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحددت كون الشركة مربحة من جهة، وكذلك الربحية المحاسبية تتجاهل مشكل المخاطرة من جهة أخرى.

وتنقسم الربحية إلى:[2]

أولا_ استخدام نسب ربحية الأصول

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، ويمكن حسابها بالعلاقة:

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول *100%

ثانيا_ استخدام نسبة ربحية الأصول الخاصة

تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، فكلما زادت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، ويمكن حسابها كالتالي:

[1] عامر عبد الله، **التحليل و التخطيط المالي المتقدم**، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان ،2015، ص ص: 208_209.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، مرجع سابق ذكره، ص: 86.

نسبة ربحية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة *100%

ثالثا_ نسبة ربحية النشاط:

تمثل مردودية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان تكون مظللة لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن عادة مع تزايد الأعباء الكلية، وبالتالي فهي تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي *100%

الفرع الرابع: استخدام المحلل المالي لنسب التمويل

الرفع المالي قصد به مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها، وبالتالي هنا قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها يكون على المدى الطويل، تعتبر مؤشراتها مقياسا مناسبا للمخاطر المالية، وعليه فإن الاستخدام المفرط للرفع المالي قد يجعل الشركة أمام عدم ملاءة حقيقية، ومضمونها أن القيمة السوقية لموجودات الشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها عند التصفية.[1]

ومن أهم النسب المتعلقة بالتمويل نجد:

أولا_ استخدام نسب التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى تغطية الإستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهي تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% يكون رأس المال سالب، ويدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية *100%

ثانيا_ نسبة التمويل الخاص

تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان. وتحسب كما يلي:

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي(اتجاهات معاصرة)**،مرجع سابق ذكره، ص: 87.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة *100%

ثالثا_ استخدام نسب الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما في حالة كون النسبة صغيرة فإن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، ويمكن حسابها بالعلاقة:

نسبة الاستقلالية المالية =الأموال الخاصة / مجموع الديون*100%.

المطلب الثالث: استخدام المحلل المالي للتحليل الأفقي والرأسي لإجراء المقارنات

بما أن التحليل المالي يقوم على عنصر المقارنة فإن هناك أساليب واتجاهات يدرسها المحلل المالي لإجراء مقارناته كل حسب طبيعة واتجاه ومجال المقارنة.

الفرع الأول: استخدام المحلل المالي للتحليل الرأسي

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

الفرع الثاني: استخدام المحلل المالي للتحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات)

يلجأ رجال الأعمال إلى تحليل الاتجاهات لتجنب سمة الجمود المشار إليها في التحليل النسبي وذلك بدراسة حركة البند أو بالنسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على كدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع حال المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية، و يتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للمنشأة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلا من 5 إلى 10 سنوات وتعامل السنة المالية

الأولى كسنة أساس ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات الموالية في شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس.[1]

المبحث الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي المناسبة

يلعب المحلل دورا جوهريا وأساسيا في عملية تحليل وتفسير الميزانية وجدول حساب النتائج، كونه يعمل على تحليل البيانات المالية وتزويد متخذي القرارات بالمعلومات المالية الازمة لمعرفة الوضعية الحقيقية باستخدام أدوات التحليل المناسبة.

المطلب الأول: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية باستخدام أدوات التحليل المالي المناسبة

يقوم المحلل المالي بتفسير قائمة الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

الفرع الأول: تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تسمح مؤشرات التوازن بتقييم وضعية الشركة و الخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي و تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة و من أهمها: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل و الخزينة تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخرجة من ميزانية الشركة.

أولا_ استخدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم FRNG

كما أشرنا سابقا إلى تعريف رأس المال العامل الصافي يمكن حسابه إنطلاقا من الميزانية المالية حيث أنه عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية و الخصوم الجارية، أو هو الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية – الخصوم الجارية

الشكل رقم 01: رأس المال العامل الصافي

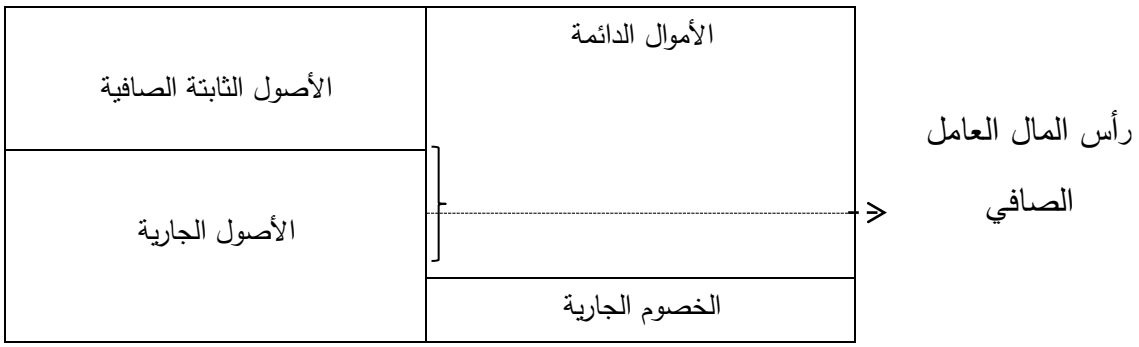

Source : Alain Marion , **Analyse Financière concepts et méthodes**, DUNOD ,3édition,Paris,franse,2004,p :119 .

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، مرجع سابق ذكره، ص ص: 25_28.

من الشكل رقم01 : تبين أنه بصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابي، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في الحالات الاستثنائية، توجد ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل و هي:

- **رأس المال العامل موجب FRNG > 0**: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تحويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس المال العامل معدوم FRNG = 0**: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الاصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، هذه الوضعية تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- **رأس المال العامل الصافي FRNG < 0**: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.[1]

ثانيا_ استخدام احتياجات رأس المال العامل BFR

بالرجوع إلى الإطار النظري لاحتياجات رأس المال العامل و العلاقة:[2]

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الاجل+ تسبيقات بنكية)
او: (مجموع الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – التسبيقات البنكية)

على أساس هذه العلاقة يقوم المحلل المالي بالتحليل بحيث أن:

- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل موجب BFR > 0**: يعني أن الديون قصيرة الأجل ما عدا التسبيقات البنكية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية و منه يتولد هذا الاحتياج.
- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل معدوم BFR = 0**: يفسر بأن احتياجات الدورة تغطى بموارد التمويل الدورية ومنه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف و هذا يحقق توازن للمؤسسة.
- ✓ **الإحتياج في رأس المال العامل سالب BFR < 0**: يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل و ذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011_2012، ص:93.

[2] زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:52.

ثالثا_ استخدام الخزينة TN

يتم حساب الخزينة بإيجاد الفرق بين رأس المال العامل الصافي و احتياجات رأس المال العامل أي:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

أو: الخزينة = المتاحات(القيم الجاهزة) – التسبيقات البنكية

يتم تفسير الخزينة استنادا إلى ثلاث حالات:[1]

- ✓ **الخزينة موجبة TN = 0:** رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل و عليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة و بإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد أي مشكل لعدم القدرة على السداد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال .
- ✓ **الخزينة سالبة TN = 0:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل معناه هناك نقص في السيولة و أن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة و بالتالي هناك عجز هيكلي، و هي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها و التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الانتاجية.
- ✓ **الخزينة معدومة TN =0:** تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة تكون قد حققت المؤسسة توازنها المالي و ذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال، لكن لابد من أخذ الحذر و بالتالي ضرورة توفير موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الفرع الثاني: تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية باستخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعد النسب المالية أهم الوسائل المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية ومن بين هذه النسب نجد:

أولا_ استخدام نسب السيولة

كما أشرنا سابقا إلى تعريف هذه النسبة يقوم المحلل المالي بحسابها من خلال النسب التالية:

أ- **استخدام نسبة التداول:** هدفها قياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها و النسبة النمطية لها 2:1 و يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

[1] سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة باتنة، 2008_2009، ص: 66_67.

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1 دل ذلك على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون صعوبة على عكس إذا كانت منخفضة فهي تشير إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها في مدة قصيرة الأجل.

ب_ استخدام نسبة السيولة السريعة: تعتمد المؤسسة الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بيها المؤسسة و يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة :

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الأصول المتداولة

يعود السبب إلى استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول الجارية لأنه أقل عناصر الأصول الجارية سيولة و سرعة للتحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الذي تطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام البيع.

إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 أو أكثر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الخصوم الجارية.

نسبة السيولة السريعة تبين قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة و النسبة النمطية لها هي 1:1.

ج_ استخدام نسبة السيولة الجاهزة: تشير هذه النسبة إلى مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في زمن ما لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل تستبعد المؤسسة من خلالها الذمم أو المخزون و بالتالي فهي تبين هل يجب عليها أن تحصل على جزء من الذمم أم مجبرة على بيع البعض من مخزونها و تحسب كما يلي:

نسبة السيولة الجاهزة = الموجودات النقدية و شبه النقدية / المطلوبات المتداولة

ثانيا_ استخدام نسب النشاط

يتم حساب هذه انطلاقا من:

أ_ استخدام معدل دوران الأصول: تقيس هذه النسبة مدى استغلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، و ليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، و يمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها يحسب وفق العلاقة:

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات (رقم الأعمال) / مجموع الأصول

إذا وجد أن معدل المؤسسة أعلى فإن ذلك يشير إلى نقص في الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول، و في حالة انخفاضه يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

ب_ استخدام معدل دوران الأصول المتداولة: يتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات و يمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، و المعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الإعتماد على رأس المال العامل قليل.

ج_ استخدام معدل دوران صافي رأس المال: يحسب رياضيا انطلاقا من العلاقة

معدل دوران صافي رأس المال = صافي المبيعات / صافي رأس المال

كلما زاد هذا المعدل دل ذلك على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل و العكس صحيح.

د_ استخدام الذمم المدينة: تحسب رياضيا انطلاقا من العلاقة

دوران الذمم المدينة = المبيعات السنوية الآجلة / الذمم المدينة

تقيس عدة مرات إصدار الذمم المدينة و التي تستوفي في السنة الواحدة بمعنى آخر كلما زادت هذه النسبة كلما كان واضحا أن المؤسسة توفر إئتمان تجاري قصير الاجل و يستوفي هذا الإئتمان بشكل متواصل.

يجب ملاحظة أنه كلما زادت المبيعات السنوية الآجلة كلما زادت الذمم المدينة.

هـ_ استخدام متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة: تحسب رياضيا انطلاقا من العلاقة

متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة = 365 / دوران الذمم المدينة

إن متوسط فترة التحصيل تبين بشكل تقريبي الفترة الزمنية التي تستغرقها المؤسسة (بالمتوسط) لتحصيل الذمم المدينة، فعليه رصيد الذمم المدينة هو أيام بيع غير مسددة ولو قسمت على متوسط المبيعات اليومية لتوصلنا إلى متوسط مدة التحصيل.

و_ استخدام دوران معدل المخزون: يحسب انطلاقا من العلاقة

دوران معدل المخزون = كلفة البضاعة المباعة / المخزون

توفر هذه النسبة تقديرا لمرات دوران المخزون خلال السنة من الناحية المادية و السبب في عدم استخدام صافي المبيعات في البسط ان صافي المبيعات يتضمن الارباح أيضا مما يدفع بالنسبة على الإرتفاع غير الصحيح أو المبرر.

ي_ استخدام متوسط ايام التخزين: تحسب إنطلاقا من العلاقة

متوسط ايام التخزين = 365 / دوران المخزون

هي إحدى النسب التي تقيس دوران المخزون و لكنها تركز على الزمن مقدرا بالأيام الذي تبقى فيه الوحدات المخزونة بالشركة قبل بيعها و معيار الحكم كلما قل كان أفضل للمؤسسة[1].

ثالثا_ استخدام نسب الربحية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

يمكن تلخيص أهم نسب الربحية المستخدمة في مجال التحليل المالي في الجدول التالي:

[1] عبد الحليم كراجه، علي ربابعة و آخرون، **الادارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص: 193.

الجدول رقم(2_1): نسب الربحية

اسم النسبة	نموذج قياس النسبة	الهدف
مجموعة الربح الى المبيعات: **أ_ حافة مجمل الربح**	مجمع الربح / صافي المبيعات	قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي ترتبط بتكلفة البضاعة المباعة
ب_ حافة ربح العمليات	صافي ربح العمليات / صافي المبيعات * 100	قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات و ليس بتكلفة البضاعة
ج_ حافي صافي الربح	صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات * 100	قياس كفاءة الإدارة في تحقيق الارباح الصافية المتولدة من المبيعات
مجموعة الربحية إلى الأموال المستثمرة: **أ_ نسبة القوة الإرادية**	صافي ربح العمليات / مجموع الاصول المشتركة في العمليات * 100	قياس مقدرة الإدارة على توليد الارباح من مجموع الأصول التي تشترك في العمليات الانتاجية.
ب_ نسبة صافي الربح الى مجموع الاصول	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الاصول * 100	قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة للمنشاة.
ج_ معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية * 100	قياس العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.

المصدر: محمد عباس بدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، دون سنة النشر، ص:333.

المطلب الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة جدول حساب النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي

لا يمكن حصر التحليل المالي في تحليل الميزانية فقط بل يجب أن تتعدى الدراسة جدول حساب النتائج بحيث يستطيع المحلل المالي من خلال تحديد مستوى النشاط وكذلك الوسائل المجهزة من أجل تشغيله بصفة تامة.

الفرع الأول: تفسير المحلل المالي لقائمة جدول حساب النتائج باستخدام نسب تحليل مستويات النتائج

أولا_ استخدام معدل الإندماج

هي نسبة تقيس قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات من نشاطها المتمثل في رقم الأعمال المحقق و بالرجوع إلى قائمة جدول حساب النتائج تحسب العلاقة كالتالي:

معدل الإندماج = القيمة المضافة VA / رقم الأعمال خارج الرسم CA

تختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها فهي تقترب من 1 في المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية فهذه النسبة تقترب من 0.5.[1]

ثانيا: باستخدام نسبة تجزئة القيمة المضافة

يتم قياس أو تجزئة أو توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، وتحسب هذه العناصر بتكلفتها، وتتعلق تجزئة القيمة المضافة بقياس أهمية كل المستخدمين، الدولة وإجمالي فائض الاستغلال ، تحسب إنطلاقا من العلاقة:

- **بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة**
- **بالنسبة للدولة = الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة / القيمة المضافة**
- **بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = اجمالي فائض الإستغلال / القيمة المضافة**

بالنسبة لهذه النسبة الأخيرة فهي تبين المردودية إلى نشاط المؤسسة وهي من النسب الأكثر تعبيرا عن المردودية الإجمالية للمؤسسة.[2]

ثالثا: باستخدام نسبة تجزئة إجمالي فائض الاستغلال

يتم قياس أو توزيع إجمالي فائض الاستغلال بين عدة عناصر، بحيث تقدم أهمية كل عنصر في استعمال إجمالي فائض الإستغلال و نحسب هذه النسبة كما يلي:

- **بالنسبة للتثبيثات** = المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة / إجمالي فائض الإستغلال
- **بالنسبة للمقرضين** = الأعباء المالية / إجمالي فائض الإستغلال
- **بالنسبة للنتيجة العادية** = النتيجة العادية / إجمالي فائض الإستغلال

الفرع الثاني: تفسير المحلل المالي لقائمة جدول حساب النتائج باستخدام نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة فتلك النسب التي تم التطرق إليها تظهر بعض جوانب و أبعاد الطريقة التي يتم تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فتعطي إجابة نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة، تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات و النسب المالية و أهمها:

أولا: باستخدام مردودية الأموال الخاصة

تعرف بأنها العائد الذي يتحصل المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية، يمكن حسابها من العلاقة التالية:[3]

---

[1] منير ابراهيم هندي، **الادارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، مصر، 2003، ص:97.

[2] الحسين مشقق، **أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة مسيلة، ص:38.

[3] بنية محمد، **محاضرات في التحليل المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، قالمة،2018_2019، ص:52.

مردودية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حساب النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، وتعني مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، حيث كلما كان مرتفع كان أفضل للمؤسسة.

ثانيا_ استخدام نسب مردودية النشاط

تبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة الاعمال و الأعباء الكلية ويمكن حسابها إنطلاقا من العلاقة التالية:

نسبة مردودية النشاط = الربح الاجمالي / رقم الأعمال

ثالثا_ استخدام نسبة المردودية الاقتصادية

تمثل هذه النسبة مردودية الموارد الثابتة للمؤسسة من تكوين نتيجة إجمالي فائض الإستغلال و تحسب بالعلاقة التالية:[1]

نسبة المردودية الإقتصادية = إجمالي فائض الإستغلال / الموارد الثابتة.

المبحث الثالث: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة وملاحق الكشوف المالية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين الميزانية وجدول حساب النتائج، تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من القائمة نفسها، يستطيع المحلل المالي من خلالها الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية و نهايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة، كما يلجأ المحلل المالي إلى تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة لمعرفة حركات تغيرات عناصر المركز المالي بالزيادة أو النقصان اعتمادا على المقارنة بين السنوات السابقة وتقديم إيضاحات لكل من القوائم السابقة الذكر من أجل فهم المعلومات التي تتضمنها من خلال مجموعة من الملاحق و سنتطرق بالتفصيل إلى كل قائمة من خلال:

المطلب الأول: آلية تفسير المحلل المالي لقائمة تدفقات الخزينة باستخدام أدوات التحليل المالي

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن أن تكشف نقاط القوة و الضعف في نشاط المؤسسة، يجري تحليل التدفقات النقدية من طرف المحلل المالي بأشكال متعددة ولأغراض تختلف من محلل لآخر فعليه اختيار النسب التي تخدم أهدافه. من خلال الدراسة التي قام بها Lielke and Giomine سنة 1988 تبين أن قائمة التدفقات النقدية و المؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية، السيولة النقدية ومتطلبات التمويل.

[1] براهيمي هشام، حواص أيمن، **استخدام التحليل المالي لتقييم اداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مرجع سابق ذكره، ص:51_52.

الفرع الأول: تفسير المحلل المالي لقائمة التدفقات النقدية باستخدام مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة، من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة فكلما إرتفع صافي التدفق النقدي كلما إرتفعت نوعية و جودت الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الإستحقاق فان ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، من بين هذه النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح نجد:[1]

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية** = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
- **مؤشر النقدية التشغيلية** = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح
- **نسبة التدفق النقدي** = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

توضح هذه النسب مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

الفرع الثاني: تفسير المحلل المالي لقائمة التدفقات النقدية باستخدام مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة هامش الأمان للمؤسسة من خلال توقير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، يمثل الأساس الذي يرتكز عليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل.

إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

- **نسبة تغطية النقدية** = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

- **مؤشر التدفقات النقدية الضرورية** = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون مستحقة الأداء

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

[1] شاكر منير محمد، اسماعيل اسماعيل و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص:163_166.

- **نسبة الفائدة المدفوعة** = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعد هذه النسبة مؤشرا على مدى تغطية التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة والعكس صحيح.

الفرع الثالث: تفسير المحلل المالي لقائمة تدفقات الخزينة باستخدام مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الادارة في مجال السياسات المالية، من بين أهم هذه النسب ما يلي:

- **نسبة التوزيعات النقدية** = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

الفرع الرابع: نسبة الإنفاق الرأسمالي

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- **نسبة الانفاق الرأسمالي** = الانفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل

إن انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين، عن كيفية استخدام أمواله من قبل الإدارة.

المطلب الثاني: آلية تفسير المحلل المالي لجدول تغيرات الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

يتم تحليل جدول الأموال الخاصة، لمعرفة حركات تغيرات عناصر المركز المالي بالزيادة أو النقصان إعتمادا على المقارنة بين السنوات السابقة ويكون ذلك من خلال حساب:

الفرع الأول: تفسير المحلل المالي لجدول تغيرات الأموال الخاصة باستخدام نسب تغير رأس المال

تحسب نسبة تغير رأس المال وفق العلاقة التالية:

Δ= Δ/ الأموال الخاصة للسنة (ن−1)

حيث أن: Δ يعبر عن تغير رأس المال بين السنة (ن) و السنة (ن−1) و يحسب وفق العلاقة التالية:

تغير رأس المال = رأس مال السنة (ن) – رأس مال السنة (ن−1)

= الأموال الخاصة للسنة (ن) – الأموال الخاصة (ن – 1)

الفرع الثاني: تفسير المحلل المالي لملحق الكشوف المالية و شرح المعلومات التي تتعلق بالقوائم المالية السابقة

يتجلى دور الملحق من خلال عدة أمور أهمها:

_ شرح كل المعلومات المقدمة في القوائم المالية السابقة الذكر، حيث أنه يتضمن على وجه الخصوص القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة التي تقدم بعض الإيضاحات حول الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الاموال الخاصة.

_ المعلومات المطلوبة التي تظهر في الملحق تأخذ معيارين أساسيين هما: الطابع الملائم للإعلام و الأهمية النسبية.

_ الهدف من هذا التحليل هو احترام خاصية المفهومية، على أساس أن القوائم المالية تستغل من طرف عدد كبير من المستغلين الداخليين و الخارجيين و بالتالي فإن الملحق يجب أن يشمل على المعلومات الهامة.[1]

[1] الحسين مشقق، **أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق ذكره، ص:43_44.

خلاصة الفصل:

يلعب المحلل المالي دورا أساسي في تفسير القوائم المالية لخدمة الأطراف المستخدمة لها سواء كانوا أطراف داخليين أو خارجيين، وذلك بالكشف عن المركز المالي للمؤسسة وتغيراته والأداء باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي وتقديمه الصورة الصادقة للمؤسسة، الأمر الذي يخدم بدرجة كبيرة مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

إن تفسير المحلل المالي لقائمة الميزانية يتيح لمستخدميها معرفة مؤشرات حول حالة السيولة، النشاط، الربحية، المتعلقة بهذه المؤسسة ،في حين يسمح تفسيره لجدول حساب النتائج الكشف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد على الأموال المستثمرة، أما بالنسبة لتفسير المحلل المالي لكشف التدفقات النقدية فهو يوضح لمستخدمي القوائم المالية المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يبرز تفسير جدول تغيرات الأموال الخاصة الحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

الفصل الثالث: دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية بالمؤسسة المينائية جن جن

تمهيد.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن بجيجل.

المبحث الثاني: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة

المبحث الثالث: دور المحلل المالي في تفسير قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة محل الدراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية لدور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لخدمة مستخدميها، سنقوم بإسقاط تلك الدراسة على المؤسسة المينائية جن جن بجيجل للوصول إلى نتائج تبرز الدور الذي يلعبه المحلل المالي في تحليل القوائم المالية المتمثلة في كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة للفترات من 2018إلى 2020.

وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن بجيجل
- المبحث الثاني: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج
- المبحث الثالث: دور المحلل المالي في تفسير قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء جن جن

نظرا لأهمية المؤسسة في القطاع الإقتصادي الوطني المستدل عنها بتجربتها والتغيرات التي قامت بها مجال فعلها، والتطورات التي تخضع لها، ومثال عن ذلك شهادة الإيزو التي تم الحصول عليها قمنا باختيار المؤسسة المينائية جن جن العينية لدراستنا الميدانية، حيث سوف نتعرف عليها من خلال هذا المطلب وذلك بالتطرق إلى: نشأتها، تطورها، موقعها، وطبيعة نشاطها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مؤسسة ميناء جن جن

يتم في هذا المطلب تقديم تعريف للمؤسسة المينائية جن جن ولمحة عن تاريخ نشأتها

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن ميناء جن جن

يعتبر ساحل ولاية جيجل منطقة إستراتيجية هامة، فقد كانت منذ القدم محل اهتمام داخلي وخارجي واستطاع أن يكون منطقة عبور للسفن التجارية، وفي الحقبة الاستعمارية قررت السلطات الفرنسية بناء ميناء جديد لنقل البضائع والمتمثلة أساسا في منتجات الفلين والكروم التي سيطرت على نسبة كبيرة من الصادرات نحو الخارج وبالضبط إلى فرنسا وبلجيكا.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها أصبح ميناء جيجل من بين هياكل الدولة، حيث كان تابعا لميناء بجاية إلى غاية 1984م، تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، حين أصبح الميناء متنقلا تحت لواء مؤسسة ميناء جيجل طبقا للمرسوم الرئاسي 173/84 المؤرخ في 1984/07/21م، حيث أصبحت هذه المؤسسات ذات اسم بلغ رأس مالها حوالي 35 مليون دج.[1]

ونظرا لتزايد النشاط التجاري على المستوى الوطني والمساحة التجارية، أصبحت مدة الإنتظار بالموانئ طويلة بالإضافة إلى عدم وجود موانئ خاصة بالبواخر كبيرة الحمولة، أي ذات العمق الكبير، تقرر بناء ميناء جديد بمنطقة أشواط بجيجل الذي اكتملت فكرة إنشائه بمشروع مصنع الحديد والصلب، حيث تقرر بناء هذا الأخير بمنطقة بلارة والذي كان من المتوقع تعامله مع الميناء ب 3 مليون طن، أي ما يعادل 66,66% من الطاقة الإجمالية للميناء.

بدأت أشغال ميناء جن جن في 1984/11/9م، وانتهت في نهاية سنة 1999م، وقد أوكلت مهمة إنشائه إلى مجموعة شركات إيطالية وهولندية تترأسها شركة CONDOSTIE وقد بلغت تكلفة إنجازه حوالي 5,2 مليار دج، وكانت ممولة من عدة أطراف هي: الدولة الجزائرية، الصندوق السعودي للتنمية ، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاختصاصية، والبنك الإسلامي للتنمية.

كانت أول باخرة رست في هذا الميناء قبرصية في جويلية 1989م، محملة بمعدات لإتمامه لحساب شركة كون دوتا، وفي سنة 1993م أصبح الميناء يسمى بميناء جن جن، في حين انتقل ميناء جيجل إلى البحرية الوطنية.

[1] المادة 1 من المرسوم 84-173 المؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق ل 1984/07/21 يتضمن إنشاء المؤسسة.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسة الميناائية جن جن

هي مجموعة من الوسائل المادية والبشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة تسعى إلى مواكبة الركب الحضاري والمؤسسة التي نحن بصدد دراستها من بين المؤسسات التجارية التي نشأت لضرورة حتمية وهي تنمية الاقتصاد والتجارة الوطنية.

مؤسسة ميناء جن جن هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة ذات رأس مال حالي يقدر ب 4000.000.000 دج، تقع هذه المؤسسة من الجهة الشرقية لجيجل في المنطقة المسماة ' أشواط'.

المطلب الثاني: مهام و أهداف المؤسسة وإمكانياتها المادية والبشرية

من بين مهام وأهداف المؤسسة الميناائية جن جن مايلي:

الفرع الأول: مهام المؤسسة الميناائية جن جن

تتمثل مهام الميناء في تقديم مختلف الخدمات الميناائية التي تتمثل في التكفل بالبواخر من يوم وصولها غلى خليج الميناء وحين خروجها وذلك عن طريق ما يلي:[1]

_ الاتصال بطاقم الباخرة قصد إعطائه الضوء الأخضر لدخول الميناء؛

_ المساعدة عن طريق تقديم نصائح خاصة بالأحوال الجوية وكيفية الدخول على الميناء، ولتسهيل هذه العملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائي وبالساحبات والزوارق والإرشادات، وهذا لتفادي وقوع أي خسائر مادية أو بشرية إثر وقوع أي حادث، وتتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء

_ تسهر على حماية البضائع من التلف والسرقة، وذلك بوضعها في المستودعات؛

_ التأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الأمنية؛

_ حراسة البضائع ليلا ونهارا لحين استلامها؛

_ كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة للتخزين؛

_ المساعدة بمختلف التجهيزات من ساحبات وزوارق وغيرها للبواخر الداخلة والخارجة من وغلى الميناء.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الميناائية جن جن

ونميز بين أهداف داخلية وأهداف خارجية:

أولا_الأهداف الداخلية

_ الربح: أي محاولة تحقيق أكبر ربح ممكن؛

_ النمو: أي زيادة رأس المال وكذا توسيع المؤسسة، وذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى؛

_ الزيادة في حجم التعاملات؛

_ استمرار المؤسسة في نشاطها، وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس المعمول بها؛

_ تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه؛

[1] وثائق المؤسسة مديرية الموارد البشرية، مصلحة المستخدمين و التكوين.

ثانيا_الأهداف الخارجية

_ زيادة الدخل القومي؛

_ توفير العملة الصعبة؛

_ المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد، خصوصا في مجال الصادرات المنتظرة من المنتوجات الصناعية المرشحة للتطور مستقبلا؛

_ فك الخناق عن موانئ أخرى، خاصة ميناء الجزائر الذي يشهد ازدحاما شديدا.

الفرع الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة المينائية جن جن

تحتل المؤسسة المينائية جن جن المرتبة الأولى فيما يخص استيراد الحبوب، وهو الأول في تصدير الملح والفلين، كما أن ميناء جن جن يعتبر أعمق ميناء على مستوى الوطن. كما تحتوي على منشآت قاعدية وفوقية التالية:

أولا_ المنشآت القاعدية: يتكون ميناء جن جن من حاجز للحماية، طول السد الغربي 3000 م، وطول السد الشرقي 900م، ويحتوي على عدة أرصفة للإرساء ذات خصائص مختلفة كالآتي:[1]

- ✓ **رصيف عام لبواخر الشحن:** طوله 770م، عرضه 300م، غاطس السفينة 18,20م إلى 10,5م، مساحة السطح 15 هكتار.
- ✓ **الرصيف المختلط:** طوله 250م، عرضه 300م،غاطس السفينة 11 م، مساحة السطح 7,5هكتار.
- ✓ **الرصيف الغربي:** طوله 1060م، عرضه 300م، غاطس السفينة 18,20 م إلى 10,5 م، مساحة السطح 30 هكتار.

ثانيا_ المنشآت الفوقية: و هي جميع المباني التي يحتوي عليها الميناء، وتتمثل في:

- ✓ **العمارات:** وتضم كل من:العمارة الإدارية وتضم جميع مصالح الميناء، إضافة إلى مقر الجمارك وشركات الحدود، عمارة قيادة الميناء، مركب الصحة مزود بغرفة تغيير الملابس، مبنى إدارة الميناء.
- ✓ **المستودعات:** يحتوي الميناء على ثلاث مستودعات مبنية، مساحة كل واحدة منها 100م مربع،كما تحتوي المؤسسة على هياكل في طور الإنجاز تتمثل في: الرصيف الغربي غير المعبد، ومجموعة من المستودعات تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 6000م مربع.
- ✓ **منشآت أخرى:** جميع الأرصفة متصلة بخطوط النقل والسكك الحديدية التي تتصل مباشرة بالمحطة الرئيسية للسكة الحديدية مع إمكانية نقل تصل إلى 8 مليون طن في السنة، مساحة تخزين تقدر ب 140 هكتار.

ثالثا– العتاد: يتكون عتاد الشحن والتفريغ حاليا من مجموعة من الرافعات والساحبات

[1] وثائق المؤسسة ، مرجع سابق ذكره.

رابعا–الإمكانيات البشرية: يقصد به الموارد البشرية التي تتوفر عليها المؤسسة التي أجريت فيها الدراسة، المتمثلة أساسا في مؤسسة ميناء جن جن، والتي عرفت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة حيث في سنة 2010 وصل عدد المستخدمين فيها إلى 612 مستخدم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن

لقد عرفت المؤسسة المينائية جن جن جيجل تغيرات كثيرة في هيكلها التنظيمي في السنوات الأخيرة، و ذلك حسب تطور نشاطها الاقتصادي.

و الهيكل التنظيمي هو عبارة عن تركيبة تنظم مختلف اجزاء المؤسسة من مصالح و مكاتب و فروع بهدف تحديد مهامها، و العلاقة الموجودة فيما بينها، و كذلك توزيع النشاطات، و يشكل الهيكل التنظيمي وسيلة قاعدية للتسيير و التنظيم من اجل تسريع حركة المعلومات و سهولتها بين مختلف مصالح و مكاتب المؤسسة.

الفرع الأول: شرح الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة المينائية جن جن

أولا_المديرية العامة

تتكون أساسا من مكتب المدير العام، الذي يعتبر الآمر الناهي ذو السلطة العليا، حيث تنص المادة 11 من المرسوم رقم 84–173 المؤرخ في 22 شوال 1040هـ الموافق ل 21 جويلية 1984 م يتضمن انشاء مؤسسة ميناء جن جن، على أن مهامه كالتالي:

–تنسيق و مراقبة مديريات المؤسسة؛

–يعتبر بمثابة حاسوب لكل التكاليف و المسؤول عن أي عقد و أي اتفاق تقوم به المؤسسة؛

_يضبط تسيير المؤسسة و يحدد الترتيب الهرمي العمومي للعمال و يعين الاطارات العليا؛

_يمثل المؤسسة في جميع نشاطات الحالة المدنية؛

_يقوم بفتح حسابات أدى المؤسسات المالية لتسهيل أي عملية حالية و ذلك وفق الشروط المعمول بها؛

_يكون مسؤول عن أي تذكرة أو صك خاص بالتبادلات أو مختلف الأعمال التجارية.

و تشمل المديرية بالإضافة إلى: المدير العام، مساعد المدير العام و الأمانة.

أ– الأمانة: و تنحصر مهامها في:

_ استقبال البريد الخاص للمدير العام؛

_ استقبال الفاكسات و التلسكات من خارج المؤسسة؛

_ تمرير المراسلات و استقبال المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير و تحويلها؛

_ ترتيب الوثائق في الخزائن و ترتيب مواعيد المدير.

ب– مساعد المدير العام: و تتمثل مهامه في:

_ تنسيق نشاطات هيكلة المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية و التنظيم و التسيير في المجال التقني و في مجال الاستغلال و الامن؛

_ يعمل على نشر و إذاعة الأهداف المبتغى تحقيقها؛

_ يترأس الاجتماعات بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية و التنظيم و التسيير في المجال التقني و في مجال الاستغلال و الامن؛

_ يراقب و يواجه المديريات؛

_ إطلاع المدير العام على ما تم تحقيقه من السياسات المتبعة من طرف المؤسسة.

ثانيا_ مديرية الاشغال و الصيانة

و من أهم مهام هذه المديرية:

_ السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛

_ السهر على تطبيق قرارات المجلس الاداري؛

_ السهر على تطبيق صيانة المنشأة القاعدية و الفوقية؛

_ صيانة حوافز الخدمات و العتاد و باقي المنشآت داخل الميناء و تشمل هذه المديرية على دائرتي الصيانة و الاشغال.

أ_ دائرة الصيانة: و تتمثل مهامها في:

_ التعبير عن مختلف احتياجات من مختلف قطع الغيار و الأدوات؛

_ التخطيط لسياسة المؤسسة في مجال النظافة؛

_ المراقبة و الربط بين عمال المصالح التابعة لها؛

_ اتخاذ الاجراءات التي تمكن من تأمين و حفظ الوسائل لمدة أطول من التلف، و تتكون دائرة الصيانة من ثلاثة مصالح:

_ مصلحة الصيانة؛

_ مصلحة الشبكات؛

_ مصلحة الاشغال؛

ب_ دائرة الأشغال:

_ متابعة ومراقبة كل الصفقات و العقود التي تبرم مع مختلف المؤسسات؛

_ تعيين النوعية و مطابقة الأعمال مع الامكانية الممكنة؛

_ إختبار خطة العمل الخاصة بالأشغال الممكنة للقيام بها و متابعتها؛

_ تقوم بإمضاء فواتير أعمال نهاية الشهر من أجل المصاريف.

ثالثا_ مديرية القيادة المينائية

و أهم مهام هذه المديرية ما يلي:

_ السهر على تطبيق القوانين المعمول بها؛

_ السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالتنقل و التفريغ و الشحن بالتنسيق مع مديرية الاستغلال؛

_ مسؤولة عن الرقابة و مواجهة الحوادث التي قد تحدث؛

_ تحديد أولوية السفن بالتنسيق مع مديرية الاستغلال في الميناء؛

_ إعداد التقارير حول الحقائق و التطبيقات المعمول بها في جميع الميادين الداخلية للمؤسسة و تحديد القيود و العراقيل و معيقات العمل، و إعطاء حلول تقنية و اقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل، و يتفرغ منها دائرتين هما: دائرة المساعدات الملاحية، دائرة الشرطة و الامن.

أ_ دائرة المساعدات البحرية:

تتمثل مهامها فيما يلي:

_ مكلفة بتأمين حركة البواخر انطلاقا من وصولها إلى الميناء حتى خروجها، من أجل الاستعمال الحسن للرصيف المخصص للإرسال السفن؛

_ تنظيم و تنسيق عملية الربط و الارساء و السحب من خلال توفير الموارد البشرية و المادية الازمة لمختلف عمليات المساعدة البحرية؛

_ السهر على سلامة و نظافة الأجهزة المستعملة لمختلف مصالحه.

ب_ دائرة الشرطة و الأمن:

_ تقوم هذه الدائرة باحترام القوانين الداخلية فيما يخص الشرطة و الأمن، و تتكون من عمال مؤهلين خصوصا في المجال الأحسن استغلالا للميناء، بالإضافة إلى ذلك يحسن استغلال كافة المناطق التابعة لميناء جن جن؛

_ مكلفة بالوقاية و مساعدة الحماية المدنية، كما تقوم بحماية البواخر من كل الأخطاء المتوقعة؛

_ تقوم بتنفيذ القرارات الوزارية الصادرة عن الميناء.

رابعا_مديرية الاستغلال

تتمثل مهام مديرية الاستغلال فيما يلي:

_ تنشيط و مراقبة و توزيع نشاطات الهياكل المسؤولة عنها، قصد بلوغ و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة؛

_ تسهر على تنفيذ تعليمات القوانين و النصوص التشريعية السارية المفعول؛

_ تحسين أداء الخدمات؛

_ السهر على الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في الميناء؛

_ متابعة عملية استغلال امكانيات المديرية المتمثلة في التجهيزات و المصالح المينائية المختلفة.

خامسا: مديرية المالية و المحاسبة

مدير هذه المديرية مسؤول عن:

_ حث و مراقبة و توجيه نشاط مختلف مصالحه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة؛

_ السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة و مجلس الادارة؛

_ السهر على تطبيق القوانين و المواد السارية المفعول؛

_ التنسيق من أجل تحسين أداء و نوعية العمل لمختلف مصالحه؛

_ مشاركة المدير العام في وضع الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة، من أجل تطوير و تنظيم و تسيير الخبرات التقنية و الأمن و استغلال الميناء؛

_ تمثيل المدير العام أمام الجهة الوصية و المؤسسات الخارجية؛

و تشمل هذه المديرية على دائرتين:

_ دائرة المالية.

_ دائرة المحاسبة.

سادسا: مديرية الدراسات و التنمية

و من مهام مديرها:

_ إعداد استراتيجية المعلومات الخاصة بالمؤسسة؛

_ تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول؛

_ المبادرة في تحسين و تطوير سير الهياكل التابعة له في ميدان جودة و نوعية العمل المؤدى؛

_ إعداد مخططات قصيرة المدى و أخرى متوسطة المدى في مجال تنمية المؤسسة؛

_ وضع مخططات مستقبلية تتعلق بوتيرة العمل، و الامكانيات المتواجدة، و نسبة المردود المحقق من قبل الهياكل المختلفة؛

_ إعداد تقارير حول تنفيذ المخططات و تقديمها إلى المديرية و مجلس الادارة.

و تقسم المديرية إلى:

_دائرة الإعلام آلي.

_ دائرة الدراسات و التنمية.

سابعا: مديرية الموارد البشرية

تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين و العمال، و تتمثل مهامها في:

_ الاشراف على تطبيق سياسة المؤسسة الخاصة بالموارد البشرية و المتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور و تسيير المستخدمين.

المبحث الثاني: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن

لقد اتضح من خلال تربصنا في "المؤسسة المينائية جن جن" أن المحلل المالي في هذه الأخيرة، قبل تفسير القوائم المالية لخدمة مستخدميها يقوم بجمع المعلومات الضرورية لإعداد وعرض القوائم المالية التي تتماشى ما هو منصوص عليه في المؤسسة المينائية جن جن، ثم يقوم بعد ذلك بتفسيرها باستخدام أدوات التحليل المالي المألوفة، ومن ثم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة لفترة معينة، و

معرفة نقاط القوة و الضعف داخل المؤسسة، الأمر الذي يسمح لمستخدمي القوائم المالية الاستفادة من تفسيره هذا.

بناء على ما تقدم ذكره، نوضح من خلال هذا المبحث الآلية التي يتبعها المحلل المالي في تفسير القوائم المالية كالتالي:

المطلب الأول: دور المحلل المالي في تفسير قائمة الميزانية بالمؤسسة المينائية جن جن

سبق أن وضحنا في الجانب النظري من هذه الدراسة أن الميزانية تعتبر الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي للوحدة الاقتصادية، وقد ألزم النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/7 المؤرخ في 2007/11/25 الكيان بالإعداد السنوي للكشوف المالية تحت مسؤولية مسيريه في مهلة أقصاها ستة أشهر بعد إقفال السنة المالية، وذلك بإجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي يقوم بها الكيان، بحيث تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها الكيان وتسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. بناء على ذلك لاحظنا من خلال تربصنا بالمؤسسة المينائية جن جن أن مسؤولية إعداد وعرض قائمة الميزانية تقع على عاتق المحلل المالي بالمؤسسة محل الدراسة كخطوة أولية ، ثم تفسيرها لخدمة مستخدميها، وسنحاول التفصيل في هذه الآلية من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تجميع المحلل المالي للمعلومات الضرورية لعرض قائمة ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة 2020 و تفسير التغير النسبي في بنودها

أولا: تجميع المحلل المالي للمعلومات الضرورية وعرض قائمة ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة 2020

يقوم المحلل المالي بالمؤسسة المينائية جن جن أولا بإعداد وعرض قائمة الميزانية المالية، كما يفسر التغير النسبي في بنودها ، وعلى سبيل المثال نختار عرض الميزانية المالية للسنة المالية2020، حيث يوضح الجدول(3-1) والجدول(3-2) على الترتيب أصول وخصوم الميزانية المالية للمؤسسة المينائية جن جن لسنة2020:

الجدول رقم (3_1): عرض جانب أصول ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة2020

الأصول	سنة 2020	سنة 2019
الأصول غير الجارية:		
تثبيثات معنوية	380000	650387.50
تثبيثات مادية:	5063150857.53	5657203900.66
أراضي	–	–
بناءات	713377410.21	847372566.14
الآلات و المعدات	1095441158.37	1262016680.58
معدات النقل	3245244006.17	3537705012.26
تثبيثات مادية اخرى	9088282.78	10109641.68
تثبيثات ممنوع امتيازها	–	–
تثبيثات جاري إنجازها	848815576.81	711099739.52
تثبيثات مالية:	6825607301.51	6827500000
الأوراق المالية	–	–
المشاركة الاخرى و الذمم المدينة الملحقة	169607301.51	171500000
الأوراق المالية الثابثة الأخرى	6656000000	6656000000
ضرائب مؤجلة أصول	212748776.56	209670014.45
مجموع الأصول الغير جارية	12950702512.41	13406124042.13
الأصول الجارية		
المخزونات	169205575.72	163577152.96
المواد الأولية و اللازم	794771.13	801650.45
مواد تامة الصنع	_	_
مخزونات أخرى (المحروقات)	168410804.59	16349697.51
حسابات الغير	859341291.63	942939518.40
الزبائن	672605354.42	5843384525.18
المدينون الآخرون	1487247.88	5200605.85
الضرائب و الرسوم	185248689.33	353400450.37
الأصول المتداولة الأخرى	_	_
المتاحات و ما يماثلها	1968058276.37	1885287771.14
الاستثمارات و الأصول المالية الأخرى	350000000	400000000
الخزينة	1618058276.37	148528777.14
مجموع الأصول الجارية	2996605143.72	2991804442.50
المجموع العام للأصول	15947307656.13	16397928484.63

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملاحق رقم 01_06.

نلاحظ من خلال الجدول(3-1) محتوى وتطور بنود أصول الميزانية المالية للمؤسسة المينائية جن جن للسنتين 2019 و 2020، حيث يظهر الأصول الغير جارية من تثبيثات معنوية، مادية ومالية،

بالإضافة إلى الأصول الجارية من مخزونات و حسابات الغير وأخيرا الحسابات المالية ليساوي مجموع الأصول نسبة 100%

الجدول رقم(3_2): عرض جانب خصوم ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة2020

الخصوم	سنة 2020	سنة 2019
رؤوس الأموال الخاصة:		
رأس المال الصادر	4000000000	4000000000
رأس المال المستعان به	–	–
العلاوات و الاحتياطات	9633968748.35	9595517522.14
فارق إعادة التقييم	43669495.20	43669495.20
فارق المعادلة	–	–
النتيجة الصافية	414092150.92	826951226.21
رؤوس الأموال الخاصة	(26580000.92)	34794805.00
حصة الشركة المدمجة (1)	14065150393.55	14431343438.55
حصة ذوي الأقلية المدمجة (1)	–	–
المجموع	**14065150393.55**	**1443134343.55**
قروض و ديون مالية	17537728.15	19290002.98
ضرائب مؤجلة	39592772.00	40343872.14
ديون أخرى غير جارية	–	–
مؤونات الأعباء و المخاطر	608928337.15	556472734.80
ايرادات مؤجلة طويلة الأجل	221225100.07	235124996.38
مجموع الخصوم غير الجارية	**887283937.37**	**851231606.30**
الخصوم الجارية:		
موردو الحسابات الملحقة	125901370.72	256658692.39
موردون آخرون	–	–
المجموعة و المنتسبين	–	–
الضرائب و الديون الجبائية الاخرى	653600777.63	624743072.92
الديون الأخرى الجارية	215371176.86	23353464.40
خزينة الخصوم	–	–
مجموع الخصوم الجارية	**994873325.21**	**1115353439.78**
المجموع العام للخصوم	**15947307656.13**	**16397928484.63**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 02_07.

كما نلاحظ من خلال الجدول(3-2) محتوى وتطور بنود خصوم الميزانية المالية للمؤسسة المينائية جن جن للسنتين 2019 و 2020، وقد أظهر مجموع رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية و الجارية ليساوي المجموع العام للخصوم نسبة 100%.

وبشكل عام ومن خلال الجدول (3-1) والجدول(3-2) يمكن القول أن المحلل المالي المكلف بإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة المينائية جن جن، قد التزم بالشكل القانوني عند عرضه لقائمة الميزانية الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي منها: عرض بيانات لسنتين متتاليتين، تصنيف الأصول إلى جارية وغير جارية، كذلك تصنيف الخصوم إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية وهذا ما يسمح بتوافر الخصائص النوعية للمعلومة المالية مثل: القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الملائمة، المصداقية في قائمة الميزانية للمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: تفسير التغير النسبي في بنود قائمة الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن لسنة2020

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين، وهذا ما سمح للمحلل المالي بالمؤسسة محل التربص بالقيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة للميزانية السابقة.

لذلك نجد وفق الميزانية التي اخترناها والخاصة بسنة2020 يقوم المحلل المالي بالتحليل الأفقي لميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنتي 2019 و 2020 باعتبار سنة 2019 هي سنة المقارنة، حيث يوضح الجدول (3-3)التغير النسبي لأصول ميزانية المؤسسة محل الدراسة لسنة 2020 فيما يلي:

الجدول رقم(3_3): التغير النسبي لأصول المؤسسة المينائية جن جن لسنتي 2019_2020

الأصول	صافي 2020	صافي 2019	التغير النسبي%
الأصول غير الجارية			
تثبيثات معنوية:	380000	650387.50	(41.57 %)
تثبيثات مادية:	5063150857.53	5657203900.66	(6 %)
أراضي	–	–	–
بناءات	1095441158.37	847372566.14	(15.81 %)
آلات و معدات	3245244006.17	1262016680.58	(13.19 %)
معدات النقل	9088282.78	3537705012.26	(8.27 %)
تثبيثات مادية أخرى	9088282.78	10109641.68	(0.1 %)
تثبيثات ممنوح امتيازها	–	–	–
تثبيثات جاري إنجازها	848815576.81	711099739.52	(19.36 %)

تثبيثات مالية:	6825607301.51	6827500000	(%0.027)
الأوراق المالية	_	_	_
المشاركة الأخرى و الذمم المدينة الملحقة	169607301.51	171500000	(1.10 %)
الأوراق المالية الثابتة الأخرى	66560000000	6656000000	0 %
ضرائب مؤجلة أصول	212748776.56	209670014.45	%1.47
مجموع الأصول الغير جارية	12950702512.41	13406124042.13	(3.40 %)
الأصول الجارية			
المخزونات	169205575.72	163577152.96	3.44 %
سلع والمواد واللوازم (محروقات) مواد تامة الصنع	794771.13 _	80165.45 _	891.41 % _
مخزونات أخرى	168410804.59	163496987.51	% 3
حسابات الغير	859341291.63	942939518.40	(8.87 %)
الزبائن	672605354.42	584338452.18	15.11 %
المدينون الآخرون	1487247.88	5200605.85	(6.35 %)
الضرائب و الرسوم	185248689.33	353400460.37	(47.58 %)
الأصول المتداولة الأخرى	_	_	
المتاحات و ما يماثلها	1968058276.37	1885287771.14	% 4.39
الإستثمارات و الأصول المالية الأخرى	350000000	400000000	(12.5 %)
الخزينة	1618058276.37	1485287771.14	8.94 %
مجموع الأصول الجارية	2996605143.72	2991804442.50	0.16 %
المجموع العام للأصول	15947307656.13	16397928484.63	(2.75 %)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 01_06.

يعتمد المحلل المالي بالمؤسسة محل التربص على الجدول رقم (3_3) في تفسيره لقائمة الميزانية- أصول- باستخدام التحليل الأفقي مبرزا مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:

أ- تفسير التغير النسبي في الأصول غير الجارية "التثبيثات" للمؤسسة محل الدراسة الخاصة بسنتي 2019-2020 باستخدام التحليل الأفقي

التثبيثات المعنوية: سجلت التثبيثات المعنوية انخفاضا خلال سنة 2020 مقارنة ب سنة 2019 بنسبة 41.57 % و يرجع ذلك حسب المحلل المالي إلى القسط السنوي لمخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة.

التثبيثات المادية: أظهر الجدول رقم (3_3) انخفاض في التثبيثات المادية بنسبة 6 % و هذا راجع إلى انخفاض القيمة المحاسبية الصافية للتثبيثات من مباني بنسبة 15.81 %، الآلات والمعدات بنسبة 13.19%، معدات النقل بنسبة8.27% و غيرها من التثبيثات المادية الأخرى على عكس من ذلك فقد شهدت التثبيثات الجاري إنجازها ارتفاعا بنسبة 19.36%.

التثبيثات المالية: كباقي الأصول غير الجارية الأخرى فقد سجلت التثبيثات المالية انخفاضا في القيمة المحاسبية الصافية للذمم المدينة الملحقة بنسبة 1.10% ، أما الضرائب المؤجلة أصول فقط ارتفعت بنسبة 1.47% في حين بقيت الأوراق المالية الثابتة الأخرى ثابتة ولم تشهد لا زيادة ولا نقصان.

ب-تفسير التغير النسبي في الأصول الجارية للمؤسسة محل الدراسة الخاصة بسنتي 2019_2020 باستخدام التحليل الأفقي

المخزونات: ارتفعت المخزونات بنسبة 3.44% و هذا راجع إلى ارتفاع كل من السلع والمواد الأولية و اللوازم (المحروقات) بنسبة891.41% و المخزونات الأخرى بنسبة 3 %.

حسابات الغير: سجلت انخفاضا بنسبة 8.87% على الرغم من ارتفاع الزبائن بنسبة 15.11%، رافقه انخفاض المدينون الآخرون بنسبة 6.35% والضرائب و الرسوم بقيمة 47.58%، والذي يعتبر مؤشر إيجابي لقدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابها و هذا ما سينعكس بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة.

المتاحات و ما يماثلها: سجلت ارتفاعا حيث أصبحت 1968058276.37 أي بمعدل 4.39% رغم انخفاضا الاستثمارات و الأصول المالية الأخرى بمعدل 12.5% في حين أن الخزينة ارتفعت بنسبة 8.94% و يمكن تفسير ذلك بزيادة تحصيل الحقوق من الزبائن.

ج- تفسير التغير النسبي في خصوم المؤسسة محل الدراسة خلال سنتي 2019_2020

إلى جانب تفسير التغير النسبي لأصول ميزانية المؤسسة المينائية جن جن لسنة2020 يوضح الجدول (3-4) التغير النسبي لخصوم ميزانية المؤسسة محل الدراسة لنفس السنة فيما يلي:

الجدول رقم (3_4): التغير النسبي لخصوم المؤسسة للسنوات من 2018 إلى 2020

الخصوم	صافي 2020	صافي 2019	التغير النسبي
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	4000000000	40000000000	00 %
رأس المال غير المستعان به			
العلاوات و الاحتياطات	9633968748.35	9595517522.14	0.40 %
فارق إعادة التقييم	43669495.92	43669495.20	00 %
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية	414092150.92	826951226.21	(49.93)

رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	26580000.92)	34794805	(23.61)
حصة الشركة المدمجة (1)	14065150393.55	14431343438.55	% 1.40
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع	14065150393.55	14431343438.55	(2.05 %)
قروض و ديون مالية	17537728.15	19290002.98	(9.08 %)
ضرائب مؤجلة	39592772	40343872.14	(1.86 %)
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات الأعباء و المخاطر	608928337.15	556472734.80	9.43 %
إيرادات مؤجلة طويلة الأجل	221225100.07	235124996.38	(5.91 %)
مجموع الخصوم غير الجارية	887283937.37	851231606.30	4.24 %
الخصوم الجارية			
موردو الحسابات الملحقة	125901370.72	256658962.39	(50.95)
موردون آخرون	_	_	_
المجموعة و المنتسبين	_	_	_
الضرائب و الديون الأخرى الجارية	653600777.63	624743072.92	4.62%
خزينة الخصوم	_	_	_
مجموع الخصوم الجارية	994873325.21	1115353439.78	(10.80%)
مجموع العام للخصوم	15947307656.13	16397928484.63	(2.75 %)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الملاحق رقم 02_07.

يسمح الجدول رقم (3_4) للمحلل المالي بالمؤسسة محل التربص القيام بتفسير قائمة الميزانية – خصوم– باستخدام التحليل الأفقي دون الحاجة للميزانية السابقة لأنه يعرض بيانات حول سنتين متتاليتين، موضحا في ذلك مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:

- ✓ **الأموال الخاصة:** سجلت الأموال الخاصة انخفاضا بنسبة 2.54 %وذلك راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية بمعدل 49.93% و رؤوس الأموال الخاصة الأخرى بنسبة 23.61 % بالرغم من ارتفاع العلاوات و الاحتياطات بنسبة 0.40% .
- ✓ **الخصوم الغير جارية:** أظهر الجدول ارتفاعا في الخصوم غير الجارية بمعدل 4.24% ويرجع هدا الارتفاع أساسا الى الارتفاع المسجل في قيم مؤونات الأعباء و المخاطر في سنة 2020 بنسبة 9.43%.

- ✓ **الخصوم الجارية:** سجلت الخصوم الجارية انخفاضا بمعدل 10.80% ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض موردو الحسابات الملحقة و الديون الأخرى الجارية بنسبة 50.95 % و 7.71 %على التوالي. عكس الضرائب و الديون الجبائية التي عرفت ارتفاعا بنسبة 4.62%.

الفرع الثاني: استخدام المحلل المالي لمؤشرات التوازن المالي في تفسير الميزانية

أول خطوة يقوم بها المحلل المالي بعد عرض الميزانية المحاسبية هي الانتقال إلى إعداد الميزانية المالية المختصرة و الميزانية الوظيفية و في حدود المعلومات المقدم لدينا في المؤسسة المينائية جن جن يقوم المحلل المالي بالمؤسسة محل التربص بدراسة التوازن المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة، بدءا بإعداد الميزانية المالية المختصرة و ذلك لتسهيل عملية التحليل، وللتوضيح أكثر نفترض أن المحلل المالي بوده تفسير قائمة الميزانية للمؤسسة المينائية جن جن للفترة الممتدة من (2018-2020) ومن ثمة الكشف عن التوازن المالي للمؤسسة، الذي يخدم بالدرجة الأول مستخدمي القوائم المالية، ولتحقيق ماسبق ذكره يتبع المحلل المالي الخطوات التالية:

أولا: خطوة إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات(2018-2020)

اعتمادا على الميزانيات المحاسبية لسنتي 2019-2020 يمكن إعداد الميزانية المالية المختصرة والمتعلقة بثلاث سنوات(2018-2020) الموضحة في الجدول رقم(3-5) والجدول(3-6) على التوالي:

الجدول رقم(3_5): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018_2020 (جانب الأصول)

الأصول / السنة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الأصول الثابتة	10662192870.60	1340612404.13	12950702512.41
الأصول المتداولة	5303347213.23	2991804442.50	2996605143.72
المجموع	15965540083.83	16397928484.63	15947307656.13

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 01 و 06.

الجدول رقم(3_6): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2018_2020 (جانب الخصوم)

الخصوم / السنة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الأموال الدائمة	14911636815.71	15282575044.85	14952434330.92
الأموال الخاصة	14198362413.45	14431343438.55	140651503939.55
ديون متوسطة و طويلة الأجل	713274402.26	851231606.30	887283937.37
ديون قصيرة الأجل	1053903268.12	1115353439.78	994873325.21
المجموع	15965540083.83	16397928484.63	15947307656.13

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 02 و07.

ثانيا: خطوة تفسير الميزانية بالاعتماد على مؤشر رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة

يقوم المحلل المالي بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للسنوات من 2018_2020 بحساب رأس المال العامل و أنواعه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3_7): رأس المال العامل و أنواعه

البيان / السنوات	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الأموال الدائمة (1)	14911636815.71	15282575044.85	14952434330.92
الأصول الثابتة (2)	10662192870.60	13406124042.13	12950702512.41
رأس المال العامل (1-2)	**4249443945.11**	**1876451002.72**	**2001731818.52**
الأصول المتداولة	5303347213.23	2991804442.50	2996605143.72
رأس المال العامل الإجمالي	**5303347213.23**	**291804442.50**	**2996605143.72**
الأموال الخاصة (1)	14198362413.45	14431343438.55	14065150393.55
الأصول الثابتة (2)	10662192870.60	13406124042.13	12950702512.41
رأس المال العامل الخاص(1-2)	**-12692849639.8**	**1025219396.42**	**1114417881.14**
رأس المال العامل الإجمالي (1)	5303347213.23	921804442.50	2996605143.72
رأس المال العامل الخاص(2)	12692849639.8	1025219396.42	1114417881.14
رأس المال العامل الأجنبي (1-2)	**17996196853.03**	**1886595046.08**	**1882197262.52**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق 01_02 و06_07.

من خلال الجدول (3-7) يفسر المحلل المالي عناصر رأس المال العامل كما يلي:

- ✓ **بالنسبة لرأس المال العامل:** رأس المال العامل موجب خلال السنوات من 2018 إلى 2020 بالرغم من تراجع قيمته خلال سنة 2019 إلا أنها قيمة معتبرة وهذا يدل على أن الأموال الدائمة تمول كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وهذا يعطي هامش أمان للمؤسسة مبدئيا.
- ✓ **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** هناك انخفاض في رأس المال العامل الإجمالي ففي سنة 2018 كان 5303347213.23 و أصبح 2996605143.72 في سنة 2020.
- ✓ **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص في سنة 2018 كان سالب ليرتفع بعدها خلال السنتي 2019 و2020 ويصل إلى 1114417881.14 وهذا يدل على وجود مقدار إضافي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة لتغطية الديون القصيرة الأجل.

✓ **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ أنه مرتفع وموجب في السنوات الثلاثة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون في نشاطها وهذا عنصر إيجابي بالنسبة لها في حدود نسبية.

ثالثا: خطوة تفسير الميزانية بالاعتماد على مؤشر احتياج رأس المال العامل

يقوم المحلل المالي بحساب احتياجات رأس المال العامل كما موضح في الجدول(3-8):

الجدول رقم(3_8): احتياج رأس المال العامل

البيان / السنة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
الأصول المتداولة (1)	5303347213.23	2991804442.50	2996605143.72
الخزينة (2)	4154399322.53	1885287771.14	1968058276.37
الديون قصيرة الأجل (3)	1053903268.12	1115353439.78	994873325.21
خزينة الخصوم	_	_	_
احتياج رأس المال العامل	95044622.58	-8836768.42	33673542.14

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق 01_02 و 06_07.

يلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سنة 2019 كان سالب و هذا أمر إيجابي بالنسبة للمؤسسة، في حين في سنتي 2018 و 2020 فقد كان موجب في هذه الحالة تدل على أن المؤسسة تحتاج إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال العامل مما يستوجب ضرورة وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

رابعا: خطوة تفسير الميزانية بالاعتماد على مؤشر الخزينة

يقوم المحلل المالي بالمؤسسة محل الدراسة بحساب مؤشر الخزينة للسنوات المراد تفسير قائمة ميزانياتها، ويوضح الجدول(3-8) ذلك:

الجدول رقم (3_9): الخزينة

البيان / السنة	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020
رأس المال العامل(1)	4249443945.11	187645100.72	2001731818.52
احتياج رأس المال(2)	95044622.58	-8836768.42	33673542.14
الخزينة (1-2)	4154399322.53	196481869.14	1968058275.86

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة ملاحق رقم 01_02 و 06_07.

من خلال نتائج الجدول (3-8) يلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة صافية بالرغم من تدهور حالتها في سنة 2019 إلا أنها موجبة والتي كان مصدرها استخدامات الخزينة الناتجة عن الأموال الدائمة بعد تغطية استثماراتها، بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي يغطي احتياجاته مع تحقيق فائض، و منه يمكن القول أن المؤسسة متوازنة ماليا هذا ما يساعدها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه متعالميها، كما يجب عليها استغلال هذا الفائض في شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن...الخ.

الفرع الثالث: استخدام المحلل المالي للنسب المالية في تفسير الميزانية

يعتمد المحلل المالي في تحليله لقائمة الميزانية على النسب المالية للوصول على نتائج وملاحظات حول المركز المالي للمؤسسة، وقد تم إسقاط الدراسة النظرية لأهم النسب المالية على واقع المؤسسة المينائية جن جن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3_10): أهم النسب المالية المستخدمة من طرف المحلل المالي لتفسير قائمة الميزانية في المؤسسة المينائية جن جن

اسم النسبة	المعادلة	سنة 2020
نسبة السيولة:		
أ_ نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	994873325.21 /2996605143.71 3.01 =
ب_ نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزونات) الخصوم المتداولة	/19205575.72-2996605143.72 994873325.21 2.84 =
ج_ نسبة السيولة النقدية	الموجودات و ما شابهها / الخصوم الجارية	994873325.21 /1968058276.37 1.99 =
نسب الهيكلة المالية:		
أ_ نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	/14952434330.92 12950702512.41 1.15 =
ب_ نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأموال الدائمة	/14065150393.55 14952434330.92 0.94 =
ج_ نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	/14065150393.55 994873325.21+887283937.37 7.47 =

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحقين رقم 06 _07.

من خلال الجدول رقم(3_9) يقوم المحلل المالي بتفسير النسب المالية السابقة الذكر كما يلي:

- نسبة التداول = 3.01 : هذه النسبة مرتفعة معناه أن المؤسسة قادرة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة السريعة = 2.84 : الأصول المتداولة مستبعد منها المخزونات قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة النقدية = 1.99 : تدل هذه النسبة على أن المؤسسة في حالة جيدة و أنها قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.
- نسبة التمويل الدائم = 1.15 : بما أن هذه النسبة تفوق 1 يعني ذلك أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة خلال الفترة و هذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.
- نسبة التمويل الذاتي = 0.94 : توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأموال الدائمة و بما أن هذه النسبة أقل من 1 فيعني هذا أن الأموال الدائمة غير ممولة عن طريق الأموال الخاصة.
- نسبة الاستقلالية المالية = 7.47 : هذه النسبة مرتفعة و أكبر من 1 مما يدل على أن الأموال الخاصة تغطي مجموع الديون أي اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها.

المطلب الثاني: دور المحلل المالي في تفسير جدول حسابات النتائج للمؤسسة المينائية جن جن

يمكن اعتبار جدول حسابات النتائج بمثابة قائمة الدخل للمؤسسة، فمن خلاله يمكننا معرفة مختلف التكاليف المنفقة من طرف المؤسسة وكذلك الإيرادات المتحصل عليها خلال الدورة المالية.

وفيما يلي سنقوم بتحليل جدول حسابات النتائج الخاص بمؤسسة ميناء جن جن للسنوات 2018_2019_2020.

والجدول التالي يوضح جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة المينائية جن جن للفترة 2018_2020:

الجدول رقم (3_11): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة المينائية جن جن للفترة 2018_2020

البيان	ملاحظة	2018	2019	2020
_ رقم الأعمال		_	_	52280400,45
_ المبيعات والمنتجات الملحقة		0	9328139	0
_ تقديم خدمات		2695133203,49	2962642027,66	2504720093,41
_ مبيعات أخرى		992975096,28	1004236713,22	715809448
1_ إنتاج السنة المالية		**3688108299,77**	**3976206879,88**	**3272809941,86**
_ المشتريات المستهلكة		(135799845,14)	(130811286,79)	(169125866,87)
_ الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		(200431279,75)	(221027326,95)	(120839692,10)
2_ إستهلاك السنة المالية		**(336231124,89)**	**(351838613,74)**	**(289965558,97)**
3_ القيمة المضافة للإستغلال		**3351877174,88**	**3624368266,14**	**2982844382,89**
_ أعباء المستخدمين		(1527645071,77)	(2365585882,97)	(1987446227,89)
_ الضرائب والرسوم والمدفوعات		(118006150,30)	(110285557,97)	(78601631,24)

الماثلة				
4_ إجمالي فائض الإستغلال		**1706225952,81**	**1148496825,20**	**916796523,76**
_ المنتوجات العملياتية الأخرى		43446689,59	79765590,02	44910167,58
_ الأعباء العملياتية الأخرى		(38972330,93)	(33200908,53)	(56869632,76)
_ المخصصات للإهتلاكات والمؤونات		(1209978227,07)	(1305916587,59)	(1554784439,70)
_ إسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات		644151710,05	769260349,01	84096043,57
5_ النتيجة العملياتية		**1144873794,45**	**658405268,11**	**190348662,45**
_ المنتوجات المالية		189949819,55	324664256,57	342210719,60
_ الأعباء المالية		(8236041,15)	0	(276298,74)
6_ النتيجة المالية		**181713778,40**	**324664256,57**	**341934420,86**
7_ النتيجة العادية قبل الضرائب		**1326587572,85**	**983069524,68**	**532283083,31**
_ الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		(351777200)	(173471555,39)	(124907077,15)
_ الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		(16699609,61)	17353256,92	6716144,76
_ مجموع منتوجات الأنشطة العادية		4465656518,96	5149897075,48	4500226872,61
_ مجموع أعباء الأنشطة العادية		(3607545755,72)	(4322945849,27)	(4086134721,69)
8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**958110763,24**	**826951226,21**	**414092150,92**
_ عناصر غير عادية _منتوجات_		_	_	_
_ عناصر غير عادية _أعباء_		_	_	_
9_ النتيجة غير العادية		_	_	_
10_ النتيجة الصافية للسنة المالية		**958110763,24**	**826951226,21**	**414092150,92**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 03_08.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المحلل المالي في المؤسسة محل الدراسة يعتمد على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في عملية التحليل، حيث يتم ترتيب الأعباء والمنتوجات حسب طبيعتها دون إعتماده على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الأول: إستخدام المحلل المالي لمؤشرات تطور النشاط

يلخص المحلل المالي للمؤسسة محل الدراسة نسب تطور النشاط في الجدول(3-10):

الجدول رقم (3_12): مؤشرات تطور النشاط للفترة 2018_2020

البيان	2019	2020
أ_ نسبة تغير الإنتاج: إنتاجn- إنتاج n-1 / إنتاج n-1	7,81%	-17,69%
ب_ نسبة تغير القيمة المضافة: ق م n- ق م n-1 / ق م n-1	8,12%	-17,7%
ج_ نسبة تغير النتيجة الصافية ن ص n- ن صn-1/ ن ص n-1	-13,68%	-49,92%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملاحق رقم 03_08.

أولا_ نسبة تغير الإنتاج

باعتماد المحلل المالي على مؤشرات تطور النشاط يلاحظ أن الإنتاج ارتفع بنسبة 7,81% خلال سنة 2019 وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع قيمة المبيعات المقدمة من طرف المؤسسة. وفي سنة 2020 انخفضت نسبة الإنتاج ب 17,69% وذلك بسبب انخفاض قيمة المبيعات خلال السنة نتيجة للظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال فترة كوفيد 19.

ثانيا_ نسبة تغير القيمة المضافة

عند حساب المحلل المالي لنسبة تغير القيمة المضافة لوحظ أنها ارتفعت بنسبة 8,12% خلال سنة 2019 وهذا ما يعكس حقيقة ارتفاع الإنتاج خلال السنة المالية. وخلال سنة 2020 انخفضت هذه النسبة ب 17,7% وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الإنتاج وارتفاع قيمة الاستهلاكات.

ثالثا_ نسبة تغير النتيجة الصافية

من خلال نتائج التحليل التي توصل إليها المحلل المالي يلاحظ أن نسبة تغير النتيجة الصافية سالبة خلال السنتين حيث انخفضت بنسبة 13,68% سنة 2019 وانخفضت بـ 49,92% سنة 2020 ويعود سبب هذا التغير السالب إلى الانخفاض في رقم الأعمال.

الفرع الثاني: استخدام المحلل المالي لبنود جدول حسابات النتائج

يعتمد المحلل المالي في تفسيره لجدول حساب النتائج طريقة المقارنة بين بنوده كما يلي:

الجدول رقم (3_13): مقارنة بنود جدول حسابات النتائج للفترة 2018_2020

البيان	2018	2019	2020
أ_ القيمة المضافة للاستغلال	3351877174,88	3624368266,14	2982844383,89
ب_ إجمالي فائض الاستغلال	1706225952,81	1148496825,20	916796523,76
ج_ النتيجة العملياتية	1144873794,45	658405268,11	190348662,45
د_ النتيجة المالية	181713778,40	324664256,57	341934429,86
هـ_ النتيجة الصافية	958110763,24	826951226,21	414092150,92

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 03_08.

أولا_ القيمة المضافة للإستغلال

من خلال نتائج التحليل التي قام بها المحلل المالي يلاحظ أن القيمة المضافة في تزايد مستمر خلال السنتين 2018 و 2019 ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع قيمة الإنتاج المباع وانخفاض استهلاكات السنة المالية، وفي سنة 2020 انخفضت قيمتها وذلك بانخفاض قيمة المبيعات التي أدت بدورها إلى انخفاض الإنتاج.

ثانيا_ إجمالي فائض الاستغلال

بالاعتماد على المقارنة التي قام بها المحلل المالي خلال سنوات الدراسة يلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال في انخفاض مستمر والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض القيمة المضافة بالرغم من الارتفاع الطفيف فيها سنة 2019 وكذلك ارتفاع أعباء المستخدمين.

ثالثا_ النتيجة العملياتية

النتائج التي توصل إليها المحلل المالي من خلال المقارنة يتبين أن النتيجة العملياتية في انخفاض مستمر خلال السنوات من 2018 إلى 2020 وذلك بسبب انخفاض إجمالي فائض الاستغلال وارتفاع قيمة المخصصات للإهتلاكات.

رابعا_ النتيجة المالية

يوضح تفسير المحلل المالي لجول حساب النتائج أن النتيجة المالية في تزايد مستمر خلال السنوات ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع المنتوجات المالية وانعدام الأعباء المالية سنة 2019.

خامسا_ النتيجة الصافية

باعتماد المحلل المالي على المقارنة يلاحظ أن المؤسسة المينائية جن جن حققت نتيجة موجبة خلال سنوات الدراسة إلا أنها شهدت انخفاض مستمر خلال السنوات حيث قدرت سنة 2018 ب 958110763,24، وفي سنة 2019 انخفضت إلى 826951226,21 وانخفضت ب 412859075 سنة 2020 وذلك جراء موجة كورونا التي ضربت الاقتصاد الجزائري خلال الفترة.

المبحث الثاني: دور المحلل المالي في تفسير قائمة التدفقات النقدية و جدول تغيرات الأموال الخاصة

بعد تحليل قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال السنوات المدروسة، سيقوم المحلل المالي في هذا المبحث بتحليل القوائم المتبقية والمتمثلة في قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة وذلك فيما يأتي.

المطلب الأول: دور المحلل المالي في تفسير قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة المينائية جن جن

يسمح التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة أو ما يسمى بقائمة التدفقات النقدية بمعرفة وتشخيص الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة محل الدراسة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات تساعد المحلل المالي في إبداء الرأي حول وضعية هذه القائمة.

الفرع الأول: إستخدام المحلل المالي لنسبة التغطية النقدية

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالي:

نسبة التغطية النقدية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم (3_14): نسبة التغطية النقدية للفترة 2018_2020

البيان	2018	2019	2020
صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية	1878974887,93	2813978898,85	67334538,20
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	(2440892189,77)	(3229700309,91)	(615971585,5)
أ_نسبة التغطية النقدية	**-0,76**	**-0,87**	**-0,11**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 04_09.

أ_ نسبة التغطية النقدية

من خلال الجدول يلاحظ أن نسب التغطية النقدية التي توصل إليها المحلل المالي سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية هذا ما يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة تحصيل النقدية.

الفرع الثاني: إستخدام المحلل المالي لبنود قائمة التدفقات النقدية

لتسهيل عملية المقارنة قام المحلل المالي بتلخيص بنود القائمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3_ 15): مقارنة بنود قائمة التدفقات النقدية للفترة 2018_ 2020

البيان	2018	2019	2020
أ_ صافي الأنشطة النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية A	1878974887,93	2813978898,85	673345381,20
ب_ صافي الأنشطة النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثماريةB	(2140892189,77)	(2842309547,69)	(65006820,26)
ج_ صافي الأنشطة النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية C	(300000000)	(387390762,22)	(550964765,20)
تغير أموال الخزينة للفترة (A+B+C)	(561917301,84)	(415721411,06)	57373795,74
_ أموال الخزينة عند إفتتاح السنة المالية	2033562979,58	1471645677,74	1055924266,68
_ أموال الخزينة عند إقفال السنة المالية	1471645677,74	1055924266,68	1113298062,42
تغير أموال الخزينة في الفترة	(561917301,84)	(415721411,06)	57373795,74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 04_09.

أ_ التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية

من خلال الجدول نلاحظ أن المحلل المالي توصل إلى نتائج مختلفة وذلك باختلاف الأنشطة في المؤسسة المينائية جن جن، حيث تبين لنا أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستغلالية موجبة خلال سنوات الدراسة إلا أنها انخفضت سنة 2019 وذلك بسبب نقص قيمة التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

ب_ التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية

انطلاقا من الجدول يرى المحلل المالي أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالبة، وذلك بالرغم من التغير في قيمة الانخفاض خلال سنوات الدراسة، ويعود سبب هذه النتائج إلى ارتفاع قيمة المدفوعات أو المسحوبات على حيازة الأصول الثابتة، وكذلك انعدام وعدم وجود تحصيلات عن بيع الأصول الثابتة للبعض السنوات.

ج_ التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلي

بمقارنة نتائج هذا النوع من الأنشطة من خلال الجدول، نلاحظ أن المحلل المالي توصل إلى نتائج سلبية خلال السنوات محل الدراسة(2018_2019_2020)، وذلك بسبب انعدام التحصيلات المالية وارتفاع قيمة الأرباح والتوزيعات الأخرى.

المطلب الثاني: دور المحلل المالي في تفسير جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة محل الدراسة

لتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية جن جن يقوم المحلل المالي أولا بعرضه لسنتي 2019 و 2020.

الجدول رقم (3_16): جدول تغيرات تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2019

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**4000000000**	**00**	**00**	**43669495.20**	**9652982155.01**	**13696651650.21**
تغير الطريقة المحاسبية	00	00	00	00	00	00
تصحيح الأخطاء الهامة	00	00	00	00	00	00
إعادة تقييم التثبيثات	00	00	00	00	00	00
الأرباح أو الخسائر المدمجة في حساب النتائج	00	00	00	00	00	00
الحصص المدفوعة	00	00	00	00	-300000000	-300000000
زيادة رأس المال	00	00	00	00	00	00
صافي نتيجة السنة المالية	00	00	00	00	958110763.24	958110763.24
الحصص المدفوعة	00	00	00	00	-64000000	-64000000
حصة العمال	00	00	00	00	-150000000	-150000000
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**4000000000**	**00**	**00**	**43669495.20**	**10154692918.25**	**14198362413.45**
تغير الطريقة المحاسبية	00	00	00	00	00	00
تصحيح الأخطاء الهامة	00	00	00	00	00	00
إعادة تقييم التثبيثات	00	00	00	00	00	00
الأرباح أو الخسائر المدمجة في حساب النتائج	00	00	00	00	00	00
الحصص المدفوعة	00	00	00	00	-400000000	-400000000
زيادة رأس المال	00	00	00	00	00	00
صافي نتيجة السنة المالية	00	00	00	00	826951226.21	826951226.21
الحصص المدفوعة	00	00	00	00	-8000000	-80000000
حصة العمال	00	00	00	00	-18000000	-180000000
التأجيلات	00	00	00	00	-82148040.78	82148040.78-
سندات	00	00	00	00	76177839.67	76177839.67
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**4000000000**	**00**	**00**	**43669495.20**	**10387673943.35**	**14431343438.55**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 05.

جدول رقم(3_17): جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2020

البيان	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**4000000000**	**00**	**00**	**43669495.20**	**10154692918.25**	**14198362413.45**
تغير الطريقة المحاسبية	00	00	00	00	00	00
تصحيح الأخطاء الهامة	00	00	00	00	00	00
إعادة تقييم التثبيثات	00	00	00	00	00	00
الأرباح أو الخسائر المدمجة في	00	00	00	00	00	00

						حساب النتائج
-400000000	-400000000	00	00	00	00	الحصص المدفوعة
00	00	00	00	00	00	زيادة رأس المال
826951266.21	826951266.21	00	00	00	00	صافي نتيجة السنة المالية
-8000000	-8000000	00	00	00	00	الحصص المدفوعة
-180000000	-180000000	00	00	00	00	حصة العمال
82148040.78 -	-82148040.78	00	00	00	00	
76177839.67	76177839.67	00	00	00	00	
14431343438.55	**10387673943.35**	**43669495.20**	**00**	**00**	**4000000000**	**الرصيد في 31 ديسمبر 2019**
00	00	00	00	00	00	تغير الطريقة المحاسبية
00	00	00	00	00	00	تصحيح الأخطاء الهامة
00	00	00	00	00	00	إعادة تقييم التثبيثات
00	00	00	00	00	00	الأرباح أو الخسائر المدمجة في حساب النتائج
-5500000000	-5500000000	00	00	00	00	الحصص المدفوعة
00	00	00	00	00	00	زيادة رأس المال
414092150.92	414092150.92	00	00	00	00	صافي نتيجة السنة المالية
-8500000	-8500000	00	00	00	00	الحصص المدفوعة
-230000000	-230000000	00	00	00	00	حصة العمال
8214804.08	8214804.08	00	00	00	00	التأجيلات
14065150393.55	**10021480898.35**	**43669495.20**	**00**	**00**	**4000000000**	**الرصيد في 31 ديسمبر 2020**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة الملحق رقم 10.

الفرع الأول: استخدام المحلل المالي لنسبة تغير رأس المال للمؤسسة لسنة 2019

- تغيررأس المال لسنة 2018 = رأس المال لسنة 2018 – رأس المال لسنة 2017

= الأموال الخاصة 2018 – الأموال الخاصة 2017

= 1015469218.25 – 9652982159.01

= -501710759.24

- نسبة تغير رأس المال 2018 % = Δ / الأموال الخاصة لسنة 2017

= (501710759.24) / 1015469218.25

= (0.49) %

- تغير رأس المال 2019 = رأس مال السنة 2019 – رأس مال السنة 2018

= 10387673943.35 – 10154692918.25

= 232981025.1

- نسبة تغير رأس المال لسنة 2019 % =Δ / الأموال الخاصة لسنة 2018

= 2.41 %

الفرع الثاني: استخدام المحلل المالي لنسبة تغير رأس المال للمؤسسة لسنة 2020

- تغير رأس المال 2020 = رأس مال السنة 2020 – رأس المال لسنة 2019

= الأموال الخاصة لسنة 2020 – الأموال الخاصة لسنة 2019

= 10387673943.35 – 10021480898.35

= -366193045

- نسبة تغير رأس المال 2020 = Δ / الأموال الخاصة لسنة 2019

= (366193045) / 10387673943.35

= (3.53%)

من خلال حساب نسبة تغير رأس المال من سنة 2018 إلى 2020 يلاحظ أنه في سنة2018 انخفضت بنسبة 0.49% و هذا راجع إلى انخفاض الأموال الخاصة لسنة 2018 لتعاود الانخفاض مرة أخرى في سنة 2020 بسبب انخفاض نتيجة السنة المالية و ذلك بنسبة 3.53 %.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل إسقاط الدراسة التي تم التطرق إليها في الجزء النظري على المؤسسة المينائية جن جن، خلال السنوات من 2018 إلى 2020 حتى تتضح النتائج وتصبح أكثر واقعية، وذلك للاطلاع على دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية معتمدين في ذلك على إبراز الآلية التي يتبعها المحلل المالي في تفسير القوائم المالية لمستخدميها في المؤسسة المينائية جن جن.

وقد اتضح أن المحلل المالي للمؤسسة المينائية جن جن يقوم بتجميع وصياغة المعلومات والبيانات الضرورية لإعداد القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي المتمثلة في كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وبعد ذلك يقوم بتفسيرها بالاعتماد على أدوات التحليل المالي. حيث تم تحليل الميزانية من خلال مؤشرات التوازن المالي والتحليل الأفقي والرأسي إضافة إلى استخدام أهم النسب المالية في التحليل، وتم تحليل جدول حسابات النتائج بالاعتماد على مؤشرات تطور النشاط وكذلك بإجراء المقارنات خلال السنوات، وقائمة التدفقات النقدية تم تحليلها باستخدام نسب التغطية النقدية إجراء المقارنات خلال السنوات محل الدراسة، في حين جدول تغيرات الأموال الخاصة تم تحليله بالاعتماد على نسب تغير رأس المال.

الخاتمة العامة

يقوم موضوع دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية على دراسة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، لذلك فإن نتائج التحليل المالي رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى استخدام الأدوات والنسب والمؤشرات المالية التي تختلف باختلاف نوع التحليل.

وفي هذا السياق حاولنا إبراز دور المحلل المالي في تفسير القوائم المالية من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيفية تفسير المحلل المالي لها، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعت بين شقي الموضوع حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي، مهنة المحلل المالي وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. في حين خصصنا الفصل الثاني في إبراز الآليات التي يتبعها المحلل المالي في عملية تحليل القوائم المالية. أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط الأدوات المستخدمة من طرف المحلل المالي في تحليل كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة المينائية جن جن. وقد توصلنا إلى النتائج أدناه.

أولا- النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى نتائج تتعلق بالبحث بصفة عامة، ونتائج تتعلق باختبار صحة أو رفض الفرضيات نذكرها فيما يلي:

أ- نتائج إختبار الفرضيات

- ✓ المحلل المالي أو المدير المالي هو الذي يقوم بتجميع المعلومات والبيانات وإخرجها في شكل جداول تسمى القوائم المالية وذلك للقيام بعملية التشخيص والتحليل المالي في المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي مفادها " **يمكن القول أن المحلل المالي هو عبارة عن إختصاصي في التحليل المالي باعتباره الشخص الذي يقوم بعملية التحليل في المؤسسة** ".
- ✓ القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعتبر من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويتم على أساسها حساب مختلف المؤشرات والنسب لإعطاء نتائج حقيقية تساعد في معرفة الوضع المالي للمؤسسة، وهذا ما يعني أن الفرضية الأولى صحيحة التي مفادها " **تعتبر الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة أهم القوائم التي تتم على أساسها عملية التحليل**".
- ✓ يعتمد المحلل المالي عند قيامه بالتحليل المالي في المؤسسة المينائية جن جن على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتحليل الأفقي في تحليل الميزانية ومؤشرات تطور النشاط في تحليل جدول حسابات النتائج، ونسب النقدية في تحليل قائمة التدفقات النقدية، ونسب تغير رأس المال في تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي مفادها " **يمكن الإعتماد على**

مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية والتحليل الحركي في تحليل القوائم المالية للمؤسسة المينائية جن جن".

ب_ النتائج النظرية

- ✓ التحليل المالي هو المنظار الذي من خلاله يستطيع المحلل المالي رؤية واستخلاص المعلومات التي تسمح بتوضيح مكانة المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وتوفير قاعدة معلومات يتم على أساسها إتخاد القرارات من طرف المستخدمين؛
- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من طرف الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد المدير المالي في اتخاد القرارات في المؤسسة؛
- ✓ يعتمد المحلل المالي على أساليب كمية ونوعية تساعده في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (جدول حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (قائمة تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل.

ج- النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى:

- ✓ رأس المال العامل للمؤسسة المينائية جن جن موجب خلال السنوات الثلاثة ، فهي تستطيع تمويل احتياجاتها من خلال مواردها الخاصة مما يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي ولديها هامش أمان؛
- ✓ تتمتع المؤسسة محل الدراسة بخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث؛
- ✓ تتمتع المؤسسة المينائية جن جن بالاستقلالية المالية لأنها تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل استثماراتها فنسبتها تفوق 1 ما يعادل 7.49 و هذا أمر إيجابي بالنسبة لها.
- ✓ المؤسسة المينائية جن جن لها القدرة على تسديد إلتزاماتها لأن نسبة السيولة لديها مرتفعة؛
- ✓ يعتمد المحلل المالي بالمؤسسة محل الدراسة في عملية التشخيص والتحليل على الميزانية المالية دن اللجوء للميزانية الوظيفية المختصرة، كما يتبع الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ثانيا: التوصيات

بناء على النتائج التي توصل إليها نقدم بعض التوصيات التي يمكن الإستفادة منها و اعتمادها من أجل اتخاذ القرارات اللازمة نوجزها فيما يلي:

- ✓ إعادة النظر في رأس المال العامل لتغطية العجز في احتياجات الدورة التي تزيد مدتها عن السنة.

- ✓ _ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .
- ✓ الإهتمام أكثر بالأداء المالي و هذا من أجل اكتشاف نقاط القوة و الضعف في مركزها المالي لتحسينها و مواجهتها و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- ✓ يجب اعتبار التحليل المالي إجراءا تسييريا ينبغي القيام به بصفة دورية وإستغلاله في اتخاذ قرارات مالية تحسن من الوضعية المالية للمؤسسة الميناائية جن جن .

ثالثا– آفاق الدراسة:

يمكن أن نقترح بعض المواضيع لدراستها مستقبليا وهي امتداد لموضوع دراستنا نذكر منها:

_ أهمية المحلل المالي و دوره في عملية التحليل داخل المؤسسات الإقتصادية.

_ مدى تنوع آليات التحليل المالي المستخدمة من طرف المحلل المالي داخل المؤسسة.

_ التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و أهميته في إتخاذ القرارات المالية.

قائمة المراجع

أولا_ المراجع باللغة العربية

1_ الكتب:

1. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية الأسس العلمية و التطبيقية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2012.
2. بنية محمد، **محاضرات في التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية**، قالمة، 2018_2019.
3. جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
4. خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للنشر و التوزيع، دون طبعة، الجزائر، 2010.
5. دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006.
6. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجدي**د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
7. شاكر منير محمد، اسماعيل اسماعيل و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.
8. طارق عبد العلي حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر،2006.
9. عبد الحليم كراجه، علي ربابعة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**،
10. عبد الستار الصياح، سعيود حايد العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.
11. عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر دون سنة النشر.
12. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي(إتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2006.
13. عليان الشريف، رشاد العصار و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
14. فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
15. محمد عباس بدوي، **المحاسبة و تحليل القوائم**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، دون سنة النشر.
16. محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن،2006.
17. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007.

مصر،2003.

18. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**، الطبعة الأولى، عمان.
19. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة،
20. نضال محمود الرمحي، **المحاسبة المالية**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
21. وجدي حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، مصر،2011 .

2- المقالات:

22. سعداوي مراد مسعود وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية، مجلة المعيار، جامعة الأغواط، العدد 04، 2020.

3_ الرسائل الجامعية:

23. ألباي سامي، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة،2018_2019.
24. إيمان عابية، **أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2015.
25. بحري علي، **التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاد القرارات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018_2019
26. بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجيستر، قسنطينة، 2010_2011.
27. الحسين مشفق، **أثر تحليل القوائم المالية في إتخاد القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة مسيلة.
28. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولي**، مذكرة ماجيستر في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص محاسبة جامعة بومرداس،2013_2014.
29. سعادة اليمين، **إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة باتنة 2008_2009.
30. شابي أنيسة الدراسة، شكراوي سعاد، **دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، تخصص علوم التسيير جيجل، 2013_2014.

31. صفاء حسن عطاء الله الخزعلي، **تقويم كفاءة الأداء المالي في الجامعات التعاونية للأسر المنتجة**، دراسة تحليلية في جمعيتي النجق والكوفة، جزء من متطلبات الماجيستر في التعاون، جامعة الكوفة، 2004.

2_ المقالات:

32. سعداوي مراد مسعود وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية، مجلة المعيار، جامعة الأغواط، العدد 04، 2020.

4_ القوانين

33. قرار مؤرخ في 23 رجب 1929هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبيةن العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25.

5_ المواقع الإلكترونية:

34. http://www.arab.com

35. www.for9a.com

ثانيا_ المراجع باللغة الفرنسية:

36. Alain Marion **, Analyse Financière concepts et méthodes,** DUNOD ,3édition,Paris,franse.2004.

الملاحق

الملحق رقم 01

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2019

Unité: DA

ACTIF	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov.	2019 Net	2018 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	11 642 090,00	10 991 702,50	650 387,50	1 736 233,34
Immobilisations corporelles	01	10 620 532 027,66	4 963 328 127,00	5 657 203 900,66	4 738 825 824,00
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 674 972 407,01	827 599 840,87	847 372 566,14	996 270 839,10
Installations, machines et outillage		3 154 029 678,92	1 892 012 998,34	1 262 016 680,58	1 401 662 849,94
Matériel de transport		5 734 786 668,41	2 197 081 656,15	3 537 705 012,26	2 331 026 212,52
Autres immobilisations corporelles		56 743 273,32	46 633 631,64	10 109 641,68	9 865 922,44
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	711 099 739,52	0,00	711 099 739,52	1 172 685 991,97
Immobilisations financières	03	6 827 500 000,00	(0,00)	6 827 500 000,00	4 596 000 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	(0,00)	171 500 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	4 596 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Impôts différés actif	04	209 670 014,45	0,00	209 670 014,45	152 944 821,29
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 380 443 871,63	4 974 319 829,50	13 406 124 042,13	10 662 192 870,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	233 077 877,25	(69 500 724,29)	163 577 152,96	161 470 008,64
Marchandises, Matières et fournitures		80 165,45	0,00	80 165,45	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		232 997 711,80	69 500 724,29	163 496 987,51	161 470 008,64
Créances et emplois assimilés	06	1 469 635 209,99	(526 695 691,59)	942 939 518,40	987 477 882,06
Clients		1 111 034 143,77	526 695 691,59	584 338 452,18	545 141 996,14
Autres débiteurs		5 200 605,85	0,00	5 200 605,85	15 537 206,88
Impôts et assimilés		353 400 460,37	(0,00)	353 400 460,37	426 798 679,04
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	1 885 287 771,14	0,00	1 885 287 771,14	4 154 399 322,53
Placements et autres actifs financiers courants		400 000 000,00	0,00	400 000 000,00	2 300 000 000,00
Trésorerie		1 485 287 771,14	0,00	1 485 287 771,14	1 854 399 322,53
TOTAL ACTIF COURANT		3 588 000 858,38	(596 196 415,88)	2 991 804 442,50	5 303 347 213,23
TOTAL GENERAL ACTIF		21 968 444 730,01	(5 570 516 245,38)	16 397 928 484,63	15 965 540 083,83

الملحق رقم 02

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

Unité: DA

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 595 517 522,14	9 196 582 155,01
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		826 951 226,21	958 110 763,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(34 794 805,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 259 843 438,55**	**14 198 362 413,45**
Part des minoritaires (1)		**171 500 000,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
Emprunts et dettes financières		19 290 002,98	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		40 343 872,14	29 834 761,03
Autres dettes non courantes			
Provision à long terme		556 472 734,80	435 194 176,87
Produits comptabilises d'avance à long terme		235 124 996,38	248 245 464,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**09**	**851 231 606.30**	**713 274 402.26**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		256 658 692,39	56 201 827,67
Autres Créditeurs		(0,00)	56 910,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		624 743 072,92	833 469 060,40
Autres dettes courantes		233 951 674,47	164 175 470,05
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	**10**	**1 115 353 439.78**	**1 053 903 268.12**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 397 928 484.63**	**15 965 540 083.83**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 03

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

Compte de résultats
(Par nature)

Unité: DA

	Note	2019	2018
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		9 328 139,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 962 642 027,66	2 695 133 203,49
Autres ventes		1 004 236 713,22	992 975 096,28
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	3 976 206 879,88	3 688 108 299,77
Achats consommés	11	(130 811 286,79)	(135 799 845,14)
Services extérieurs et autres consommations	12	(221 027 326,95)	(200 431 279,75)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(351 838 613,74)	(336 231 124,89)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 624 368 266,14	3 351 877 174,88
Charges de personnel	13	(2 365 585 882,97)	(1 527 645 071,77)
Impôts, taxes et versements assimilés	14	(110 285 557,97)	(118 006 150,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 148 496 825,20	1 706 225 952,81
Autres produits opérationnels	19	79 765 590,02	43 446 689,59
Autres charges opérationnelles	15	(33 200 908,53)	(38 972 330,93)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 305 916 587,59)	(1 209 978 227,07)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	21	769 260 349,01	644 151 710,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		658 405 268,11	1 144 873 794,45
Produits financiers	20	324 664 256,57	189 949 819,55
Charges financières	16	0,00	(8 236 041,15)
VI- RESULTAT FINANCIER		324 664 256,57	181 713 778,40
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		983 069 524,68	1 326 587 572,85
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(173 471 555,39)	(351 777 200,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		17 353 256,92	(16 699 609,61)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 149 897 075,48	4 565 656 518,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 322 945 849,27)	(3 607 545 755,72)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		826 951 226,21	958 110 763,24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		826 951 226,21	958 110 763,24
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 04

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

19/05/22 10:22

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode directe)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 453 819 371,36	4 282 302 333,70
Sommes versées aux fournisseurs		(401 758 017,77)	(362 744 818,64)
Intérêts et autres frais financiers payés		(4 546 379,88)	(43 971 726,95)
Impôts sur les résultats payés		(270 688 028,00)	(308 434 977,00)
Organismes sociaux		(542 833 155,15)	(370 233 246,80)
Impots et taxes assimilées		(958 651 778,74)	(623 859 965,00)
Autres encaissements		2 364 574 392,28	1 590 493 273,70
Sommes versées au personnel		(1 386 198 073,33)	(969 737 812,98)
Autres décaissements		(439 739 431,92)	(1 314 838 172,10)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinai		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**2 813 978 898,85**	**1 878 974 887,93**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations co		(977 444 347,69)	(1 741 658 061,06)
Encaissements sur cessions d'immobilisations co		554 800,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations fi		(2 135 000 000,00)	(596 000 000,00)
Encaissements sur cessions d'immobilisations finan		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		269 580 000,00	196 765 871,29
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**(2 842 309 547,69)**	**(2 140 892 189,77)**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		(400 000 000,00)	(300 000 000,00)
Encaissements provenant d'emprunts		12 609 237,78	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assim		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur l		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**(387 390 762,22)**	**(300 000 000,00)**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**(415 721 411,06)**	**(561 917 301,84)**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 471 645 677,74	2 033 562 979,58
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 055 924 266,68	1 471 645 677,74
Variation de trésorerie de la période		**(415 721 411,06)**	**(561 917 301,84)**
Rapprochement avec le résultat comptable		**0,00**	**0,00**

الملحق رقم 05

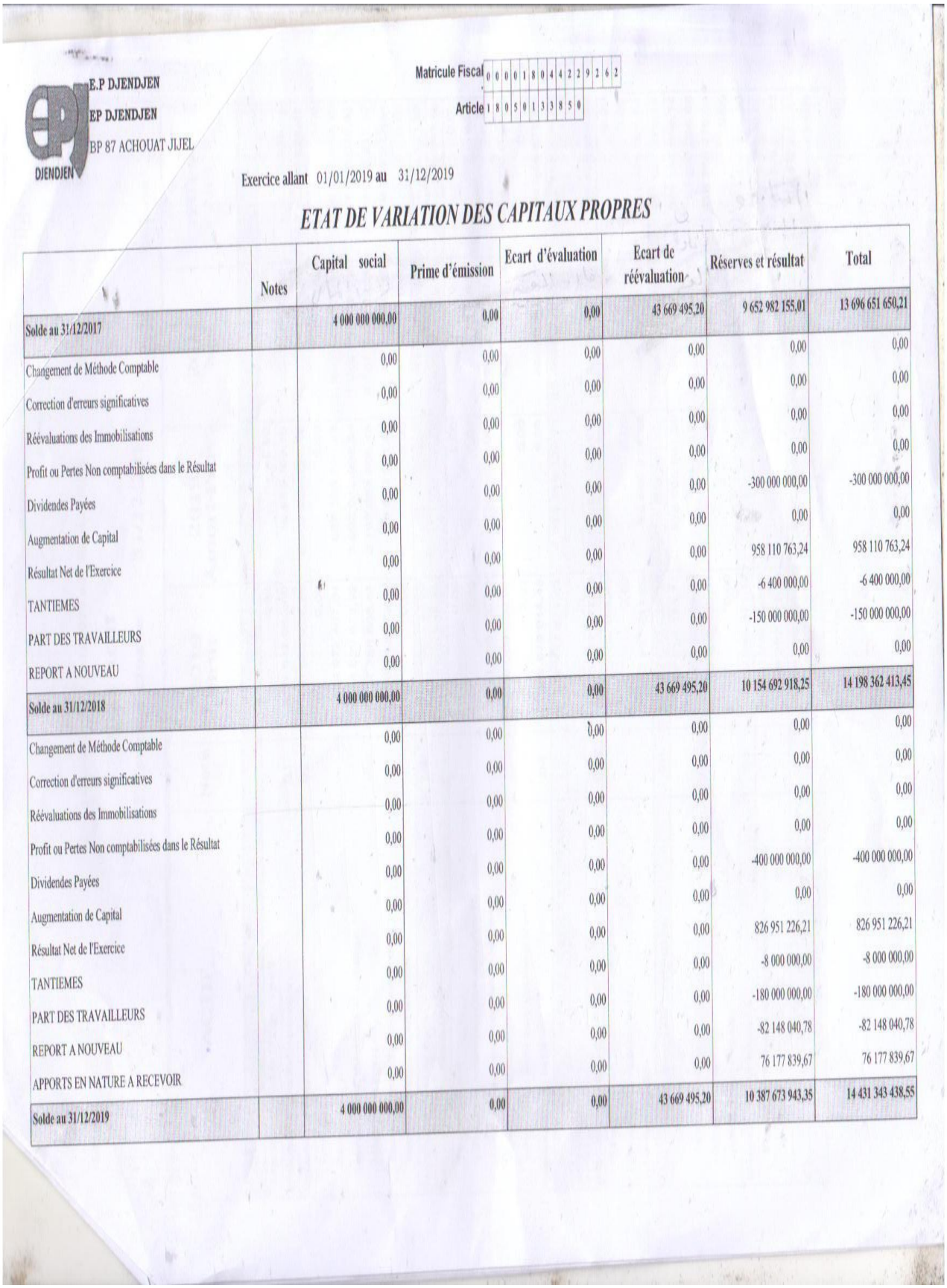

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Notes	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total
Solde au 31/12/2017		**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**9 652 982 155,01**	**13 696 651 650,21**
Changement de Méthode Comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluations des Immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profit ou Pertes Non comptabilisées dans le Résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes Payées		0,00	0,00	0,00	0,00	-300 000 000,00	-300 000 000,00
Augmentation de Capital		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat Net de l'Exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	958 110 763,24	958 110 763,24
TANTIEMES		0,00	0,00	0,00	0,00	-6 400 000,00	-6 400 000,00
PART DES TRAVAILLEURS		0,00	0,00	0,00	0,00	-150 000 000,00	-150 000 000,00
REPORT A NOUVEAU		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Solde au 31/12/2018		**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**10 154 692 918,25**	**14 198 362 413,45**
Changement de Méthode Comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluations des Immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profit ou Pertes Non comptabilisées dans le Résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	-400 000 000,00	-400 000 000,00
Dividendes Payées		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de Capital		0,00	0,00	0,00	0,00	826 951 226,21	826 951 226,21
Résultat Net de l'Exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	-8 000 000,00	-8 000 000,00
TANTIEMES		0,00	0,00	0,00	0,00	-180 000 000,00	-180 000 000,00
PART DES TRAVAILLEURS		0,00	0,00	0,00	0,00	-82 148 040,78	-82 148 040,78
REPORT A NOUVEAU		0,00	0,00	0,00	0,00	76 177 839,67	76 177 839,67
APPORTS EN NATURE A RECEVOIR		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Solde au 31/12/2019		**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**10 387 673 943,35**	**14 431 343 438,55**

الملحق رقم 06

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

6

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles	01	**12 022 090,00**	**11 642 090,00**	**380 000,00**	**650 387,50**
Immobilisations corporelles	01	**10 637 197 217,96**	**5 574 046 360,43**	**5 063 150 857,53**	**5 657 203 900,66**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	**848 815 576,81**	**0,00**	**848 815 576,81**	**711 099 739,52**
Immobilisations financières	03	**6 827 500 000,00**	**1 892 698,49**	**6 825 607 301,51**	**6 827 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	**212 748 776,56**	**0,00**	**212 748 776,56**	**209 670 014,45**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**18 538 283 661,33**	**5 587 581 148,92**	**12 950 702 512,41**	**13 406 124 042,13**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	**241 945 918,99**	**(72 740 343,27)**	**169 205 575,72**	**163 577 152,96**
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés	06	**1 570 715 393,12**	**(711 374 101,49)**	**859 341 291,63**	**942 939 518,40**
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	**1 968 058 276,37**	**0,00**	**1 968 058 276,37**	**1 885 287 771,14**
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		**3 780 719 588,48**	**(784 114 444,76)**	**2 996 605 143,72**	**2 991 804 442,50**
TOTAL GENERAL ACTIF		**22 319 003 249,81**	**(6 371 695 593,68)**	**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

الملحق رقم 07

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
Produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	09	**887 283 937,37**	**851 231 606,30**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 962,39
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 353 464,40
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	10	**994 873 325,21**	**1 115 353 439,78**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 08

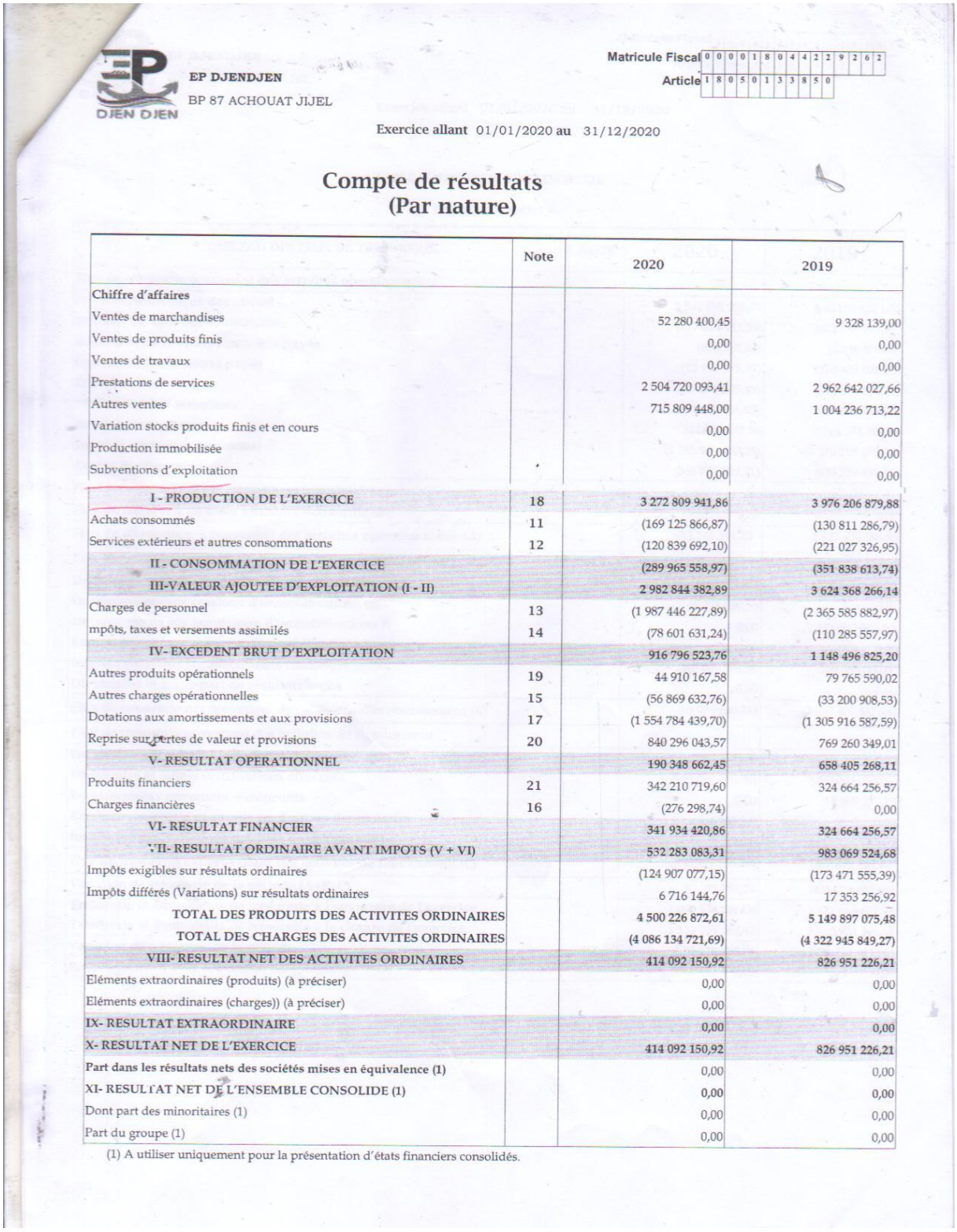

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Compte de résultats
(Par nature)

	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	**3 272 809 941,86**	**3 976 206 879,88**
Achats consommés	11	(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations	12	(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(289 965 558,97)**	**(351 838 613,74)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**2 982 844 382,89**	**3 624 368 266,14**
Charges de personnel	13	(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
mpôts, taxes et versements assimilés	14	(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**916 796 523,76**	**1 148 496 825,20**
Autres produits opérationnels	19	44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles	15	(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**190 348 662,45**	**658 405 268,11**
Produits financiers	21	342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières	16	(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**341 934 420,86**	**324 664 256,57**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**532 283 083,31**	**983 069 524,68**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 500 226 872,61**	**5 149 897 075,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 086 134 721,69)**	**(4 322 945 849,27)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**414 092 150,92**	**826 951 226,21**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**414 092 150,92**	**826 951 226,21**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم 09

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode directe)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE	NOTE	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 542 495 905,71	4 453 819 371,36
Sommes versées aux fournisseurs		(337 446 552,55)	(401 758 017,77)
Intérêts et autres frais financiers payés		(638 421,84)	(4 546 379,88)
Impôts sur les résultats payés		(12 996 475,29)	(270 688 028,00)
Organismes sociaux		(487 995 205,48)	(542 833 155,15)
Impôts et taxes assimilées		(751 433 816,95)	(958 651 778,74)
Autres encaissements		341 190 837,56	2 364 574 392,28
Sommes versées au personnel		(1 255 959 580,25)	(1 386 198 073,33)
Autres décaissements		(363 871 309,71)	(439 739 431,92)
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaire		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**673 345 381,20**	**2 813 978 898,85**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations co		(411 834 384,86)	(977 444 347,69)
Encaissements sur cessions d'immobilisations co		1 728 000,00	554 800,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations fi		0,00	(2 135 000 000,00)
Encaissements sur cessions d'immobilisations finan		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		345 099 564,60	269 580 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**(65 006 820,26)**	**(2 842 309 547,69)**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		(550 000 000,00)	(400 000 000,00)
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	12 609 237,78
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assim		(964 765,20)	0,00
Incidences des variations des taux de change sur l		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**(550 964 765,20)**	**(387 390 762,22)**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**57 373 795,74**	**(415 721 411,06)**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		1 055 924 266,68	1 471 645 677,74
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		1 113 298 062,42	1 055 924 266,68
Variation de trésorerie de la période	07	**57 373 795,74**	**(415 721 411,06)**
Rapprochement avec le résultat comptable		**0,00**	**0,00**

الملحق رقم 10

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Notes	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total
Solde au 31/12/2018		**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**10 154 692 918,25**	**14 198 362 413,45**
Changement de Méthode Comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluations des Immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profit ou Pertes Non comptabilisées dans le Résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes Payées		0,00	0,00	0,00	0,00	-400 000 000,00	-400 000 000,00
Augmentation de Capital		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat Net de l'Exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	826 951 226,21	826 951 226,21
TANTIEMES		0,00	0,00	0,00	0,00	-8 000 000,00	-8 000 000,00
PART DES TRAVAILLEURS		0,00	0,00	0,00	0,00	-180 000 000,00	-180 000 000,00
REPORT A NOUVEAU		0,00	0,00	0,00	0,00	-82 148 040,78	-82 148 040,78
APPORTS EN NATURE A RECEVOIR		0,00	0,00	0,00	0,00	76 177 839,67	76 177 839,67
Solde au 31/12/2019	08	**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**10 387 673 943,35**	**14 431 343 438,55**
Changement de Méthode Comptable		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluations des Immobilisations		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profit ou Pertes Non comptabilisées dans le Résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes Payées		0,00	0,00	0,00	0,00	-550 000 000,00	-550 000 000,00
Augmentation de Capital		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat Net de l'Exercice		0,00	0,00	0,00	0,00	414 092 150,92	414 092 150,92
TANTIEMES		0,00	0,00	0,00	0,00	-8 500 000,00	-8 500 000,00
PART DES TRAVAILLEURS		0,00	0,00	0,00	0,00	-230 000 000,00	-230 000 000,00
REPORT A NOUVEAU		0,00	0,00	0,00	0,00	8 214 804,08	8 214 804,08
Solde au 31/12/2020	08	**4 000 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**43 669 495,20**	**10 021 480 898,35**	**14 065 150 393,55**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مهنة المحلل المالي ودوره في تفسير القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، ومحاولة الإحاطة بجميع متغيرات الدراسة إسقاطها على المؤسسة المينائية جن جن.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المحلل المالي هو الشخص الذي يقوم بتحليل القوائم المالية المتمثلة أساسا في كل من: الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، بالاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة أساسا مجموعة المؤشرات والنسب المالية التي تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

وكما اتضح من خلال الدراسة التطبيقية على المؤسسة المينائية جن جن أن المحلل المالي قام بتفسير القوائم المالية باستخدام أدوات ومؤشرات تختلف باختلاف نوع القائمة (مؤشرات التوازن المالي، التحليل المقارن، النسب المالية)، وقد أظهر تفسيره أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بخزينة موجبة في كل سنوات الدراسة و استقلالية مالية تمكنها من تمويل استثماراتها من أموالها الخاصة، كما تتوفر على سيولة آنية و مستقبلية لتغطية ديونها قصيرة و طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: المحلل المالي، التحليل المالي، القوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية، أدوات التحليل المالي.

Sommary:

This aims to clarify the profession of the financial analyst and this role in interpreting the financial statements prepared according to the financial accounting system. and an attempt to take note of all the variables of the study and project them to the port institution Jin Jin.

Through this study, it was concluded that the financial statement, which are mainly represented in each of the: budget, results calculation table, statement of cash flows, table of changes in own funds and appendices, relying on the financial analysis tools represented mainly in the set of indicators and financial ratios that help in diagnosing the financial position of the institution.

It also become clear through the applied study on the port institution Jin Jin that the financial statements using tools and indicators to the type of the list.(financial balance indicators, comparative analysis, financial ratios) , his interpretation showed that the institution under study enjoys a positive treasury in all years of study and financial independence that enables it to finance its investments from its own funds, it also has immediate and future liquidity to cover its short and long_ term debts.

Key word: financial analyst, financial analysis, financial statements, users of financial statements, analysis tools.